www.kassioun.org

1067

الاثنين 25 نيسان 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«المنحة» لن تغطي شيئاً... المطلوب زيادة الأجور الفعلية

[12]

الافتتاحية

نهجان في التعامل مع العقوبات

العقوبات الأمريكية والغربية ليست شيئاً جديداً، وإنْ اختلفت شدتها من مكان لآخر ومن زمن لآخر؛ فهي تعود إلى أكثر من 70 عاماً مضت.

والسجل التاريخي الحافل بالعقوبات الغربية وطرق التعامل معها، تضع أمامنا كماً كبيراً من الأمثلة لم تسلك جميعها السلوك ذاته، ولم تصل إلى النتائج ذاتها...

كوبا المعاقبة منذ أكثر من 60 عاماً، ورغم الضرر الكبير الذي لحق بالاقتصاد، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على اكتفاء ذاتي معقول، ومستوى خدمات صحية عامة تتفوقُ فيها على الولايات المتحدة نفسها، وفوق ذلك فقد حافظت على تلاحم سياسي قوي ومسنود شعبياً بشكل حقيقي، وليس عبر الشعارات والادعاءات.

إيران التي وقعت تحت أشد أشكال العقوبات لمدة تزيد عن 40 عاماً، تمكنت ليس فقط من الحفاظ على درجة معقولة من استقرار نظامها السياسي، بل وأيضاً استطاعت أن تتقدم وتتحول إلى دولة قوية ورقم أساسي في المعادلة الإقليمية.

الصين وروسيا مثالان فريدان ليس في الدفاع ضد العقوبات فحسب، بل وباتباع سياسة هجومية ضد المعاقِبين، أوصلتهم حدّ أن المعاقَب بات يتضرر أكثر ممن تَقع عليه العقوبة؛ حتى إنّ الخبراء الاقتصاديين والسياسيين الغربيين أنفسهم بدأوا يصفون تلك العقوبات بأنها كمن يطلق النار على أقدامه.

السؤال الذي لا يمكن الهروب من الإجابة عنه هو: لماذا لم تؤثر العقوبات على هذه الدول «وغيرها» بالشكل الكارثي الذي أثرت فيه على سورية؟

ما هي الوصفة «الفريدة» الداخلية التي لدينا، والتي تعمل كمكمل للعقوبات وكأنهما جزآن من وصفة واحدة، هدفها تدمير البلاد وأهلها؟

مع هذا السؤال، ومع النظر إلى إجراءات المجابهة التي تتخذها الصين وروسيا الآن، وتلك التي اتخذتها دول في مواجهة العقوبات، مثل: كوبا وإيران، تتوالد جملة من الأسئلة:

لماذا لم تدفع العقوبات على سورية نحو وضع يد الدولة على مصالح الشركات الأجنبية التابعة للدول التي عاقبتنا؟ في المثال الروسي نعلم أن من وقف ويقف ضد إجراءات من هذا النوع اليوم، هم من الأوليغارك الذين يخافون على ملكياتهم في الغرب... هل لدى «أوليغاركنا» المخاوف ذاتها؟

لماذا استمر ربط ليرتنا بالدولار واليورو اللذين لا يتوقفان عن تحطيمها وتحطيم معيشة الناس وأمنهم الغذائي معها؟

لماذا لم تضع الدولة يدها على عمليات استيراد وتصدير الأساسيات، بل وأكثر من ذلك منحتها عملياً لحفنة من الحيتان الكبار، حتى باتت أسعار قسم واسع من هذه الأساسيات أعلى من أسعارها العالمية، وبنسب كبيرة؟

لماذا تستمر حكوماتنا في التنفيذ الأمين لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين في عمليات رفع الدعم، بما في ذلك حتى الآليات الدعائية التي تنصح بها تلك التوصيات؛ من قبيل «إيصال الدعم لمستحقيه»؟

تطول القائمة، وتكاد لا تنتهي... ولكن خلاصتها، أنّ هنالك نهجين في التعامل مع العقوبات: نهج يواجهها ويبحث عن البدائل ويعتمد على تحصين الجبهة الداخلية والبحث عن علاقات اقتصادية فعالة مع دول العالم التي تتشارك الموقف السياسي معه، وينجح في ذلك. ونهج يسعى للتكيّف مع العقوبات لأنه «مفطوم» على العلاقة مع الغرب، ولا يريد لهذه العلاقة أن تنتهي.

هذا النهج الذي لا يملك الإرادة السياسية للقطع مع الغرب، ولا يملك تالياً الإرادة السياسية لإنهاء مأساة ومعاناة السوريين، يتحول مع الوقت من نهج يطيل الأزمة ويعقدها، إلى نهج تدمير شامل للبلاد وأهلها.

بلورة وإنفاذ إرادة سياسية للمواجهة مع الغرب من البوابة الاقتصادية كان ملحاً، وأصبح أكثر إلحاحاً للخروج بسورية موحدة أرضاً وشعباً، وبلورة إرادة سياسية من هذا النوع لها طريق واحد، هو: التغيير الجذري الشامل عبر الحل السياسي على أساس القرار 2254.

شؤون عمالية

عن ربط الأجور بالإنتاج

04

شؤون محلية

وعود رسمية... بين التناقض والتأجيل!

05

ملف «سورية 2022»

كيف ساهم الحرامية الكبار في مضاعفة آثار العقوبات

06

شؤون عربية ودولية

الكيان الصهيوني يغرق بكل تأكيد ولا مجال لإنقاذه!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

أحوال العمال في مجلس الاتحاد العام للنقابات

سينعقد مجلس الاتحاد العام للنقابات في بحر هذا الأسبوع وأحوال الشعب السوري تذهب نحو التدهور في مستوى معيشتها وكافة حقوقها، سينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى ومصيرية لنقاشها، واتخاذ المواقف الضرورية التي تعبّر عن مصالح من تمثلهم النقابات والمفترض أنها المدافع والحامي الحقيقي لتلك المصالح والحقوق.

التجربة الحالية التي تعيشها الطبقة العاملة وما تمت صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذه من قرارات حكومية وغيرها لا يعطي مؤشرات جدّيه على إمكانية تغير في موقف النقابات تجاه المطالب الكبيرة للطبقة العاملة وهي متراكمة، وكل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد والتي ستعقد فيما بعد قد لا تخرج عنها مواقف جدية تكون بمثابة مواقف ورسائل للحكومة ومن يشد بأزرها ترسلها الحركة النقابية والطبقة العاملة لتعلن فيه عن استيائها وعدم رضاها عن كل الإجراءات المتخذة بحق العمال ومصالحهم ومعاملهم.

الكوادر النقابية التي ستحضر الاجتماع قد تطرح بعض ما عندها كونها تتعرض الآن أكثر من أي وقت مضى ومباشرة لمطالب من هم تحت، أي: لمطالب العمال في المعامل، ولا ندري هل ما ستطرحه إن تم الطرح يروق كثيراً لأصحاب العقد والربط وللجهات المختلفة الحاضرة للاجتماع وكيف سيتم الرد؟

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو: أجور العمال وضرورة زيادتها بما تكفل تأمين حاجات العمال وضرورياتهم من مأكل وملبس وسكن وطبابة وغيرها، ومن مصادر النهب والفساد الكبيرين وليس من جيوب الفقراء كما يتم حالياً من رفع للأسعار وزيادة في الضرائب والرسوم.

الأجور بواقعها الحالي مع الزيادة والمنحة الأخيرة غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وهم يتحولون إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من معونات ليسدوا به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية.

الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بدّ لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة وأن يكون موقفها وقرارها، متّخذاً على أساس مصالح الطبقة العاملة السورية في القطاعين العام والخاص حيث حقوق عمال القطاع الخاص بالغالب لا يجري التطرق لها مع أنهم يتعرضون للكثير من الاستلاب لحقوقهم من الأجور إلى التسجيل بالتأمينات الاجتماعية إلى إصابات العمل والضمان الصحي وغيره من الحقوق وحتى بالتسريح التعسفي.

انتهاكات بالجملة لحقوق العمال

أوضح التقرير الصادر عن مديرية العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن عدد قرارات الغرامة المفروضة بحق المنشآت المخالفة لأحكام قانون العمل رقم «17» لعام 2010 خلال الربع الأول من العام الحالي 2022 بلغ «135» قراراً توزعت أنواع المخالفات بموجب القرارات الصادرة بين:

■ عادل ياسين

«تشغيل أحداث- عدم تنظيم عقود- عدم وجود لجنه صحة وسلامة مهنيه- عدم الاشتراك عن العمال بالتأمينات الاجتماعية- عدم وجود نظام داخلي- عدم تجديد تراخيص عمل لغير السوريين- إعطاء أقل من الحد الأدنى العام للأجور- عدم وجود سجلات تشغيل العامل أكثر من ثماني ساعات».

القرار الوارد أعلاه ونوعية المخالفات الواقعة على العمال يكشف واقع حال الطبقة العاملة وما تتعرض له من استغلال ومن شروط عمل قاسية خاصة في بعض الصناعات التي طبيعة منتوجها يحتاج إلى جهود كبيرة وهي تتضمن في مكوناتها العديد من المواد التي تصيب العمال بأمراض مهنية وإصابات عمل أحياناً تكون قاتلة خاصة وأن شروط الصحة والسلامة المهنية قد تكون معدومة في أغلب المعامل.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال لماذا وصل حال الطبقة العاملة إلى هذا الحال؟ ومن المسؤول الأول المفترض به متابعة أوضاع العمال من حيث أجورهم وتعويضاتهم وشروط عملهم التي يعملون بها؟

إنّ تدهور الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة بشقيها الخاص والعام خاصة تدني مستوى أجورها مما يجعلها في حالة حرمان وعدم القدرة على تأمين الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية لتجدد قوة عملها وتتمكن من الإنتاج بالشكل الذي يمكن معه تطبيق يوم عمل عادل لأجر عادل وهذا ما تفتقده الطبقة العاملة حيث يعمل العمال لأكثر من ثماني ساعات عمل ويعملون بأجور زهيدة لا تغطّي حاجاتهم الأساسية ليس هذا وحسب، بل يرسلون أطفالهم ونساءهم للعمل من أجل تأمين جزء من حاجاتهم الضرورية.

إن القرارات المتعلقة بالمخالفات أعلاه تشير إلى عدة أمور وهي معروفة ومتداولة:

1- القانون رقم 17 ينص على العقود الجماعية للعمال أي أن تكون النقابات هي الطرف الأساسي المفاوض في مواجهة أرباب العمل ليؤمن الأجور المطلوبة التي تتناسب مع مستوى الأسعار وكذلك لتأمين شروط عمل تحافظ على صحة العامل وتحميه من المخاطر التي قد تقع أثناء عمله ولكنّ ما نعرفه ويعرفه العمال جميعاً ليست هناك عقود عمل جماعية تضمنها النقابات والأمر متروك لأرباب العمل في فرض الشروط والأجور وفقاً للعقد شريعة المتعاقدين وهنا الذي يفرض شروطه هو الأقوى والعامل منفرداً لا يستطيع فرض شروطه كونه بحاجة للعمل وإلا فالشارع ينتظره والجوع يقترب منه والتشرد يكون سيد الموقف.

أيضاً تشغيل الأحداث التي هي ظاهرة عامة في سوق العمل والقانون لا يسمح بتشغيل الأحداث دون سن الخامسة عشر، ولكنّ هذا الأمر مستثنى ويجري تشغيل الأحداث في سن الخامسة عشر وما دون كون هؤلاء العمال الصغار لا يحتاجون إلى أجور عالية وفق القانون وهي الحد الأدنى للأجور الذي جرى مخالفة بعض المنشآت عليها وهذا تم بسبب الشكوى وليس بسبب أخر.

مديريات العمل تقوم ببعض الجولات على المنشآت والمفترض إشراك النقابات معها في هذه الجولات ولكن لا يتم ذلك بشكل دائم ولا ندري من المسؤول عن ذلك ولكن النتيجة أن العمال لا يحصلون على حقوقهم لا من حيث التسجيل في التأمينات ولا من حيث ترفيعاتهم الدورية أو الزيادات الطارئة التي تصدر بمراسيم.

النقابات تطرح بشكل مستمر في مؤتمراتها واجتماعاتها تلك الأمور الواردة في تقرير مديرية العمل، ولكن لا حراك على الأرض لمنعها أو الحد منها والأسباب كثيرة ومعروفة لا نريد تعدادها ولكن استمرارية هذا الوضع المتردي بالنسبة للعمال وحقوقهم يخسر الحركة النقابية كثيراً وخاصة قاعدتها العمالية التي هي شرط وجود النقابات ومبرر ذلك الوجود.

تشغيل الأحداث التي هي ظاهرة عامة في سوق العمل والقانون لا يسمح بذلك ولكنّ هذا الأمر مستثنى ويجري تشغيل الأحداث

ممثلو العمال

أتاحت قوانين العمل المختلفة النافذة في البلاد للنقابات العمالية المشاركة من خلال ممثلي العمال في اللجان الإدارية ومستوياتها المتعددة في كافة المؤسسات والشركات والمعامل، وأكدت القوانين على أن يكون هؤلاء الممثلون صوت العمال لدى هذه المجالس واللجان.

■ نبيل عكام

تمثيل العمال في المجالس واللجان مفروض بحسب القوانين النافذة، وهذا يعني أن مهمة الممثل هي لصالح العمال والعمل والإنتاج، والمطلوب منه عدم الاقتصار على المشاركة في الاجتماعات التي تعقد، وإنما عليه أن يكون رقيباً فاعلاً ومرتبطاً بقاعدته العمالية وبالمؤسسة التي يعمل فيها، لأن هذا التمثيل في المجالس الإدارية وغيرها من اللجان لا يعتبر امتيازاً للممثل، بل هو مهمة نقابية نضالية يترتب عليها واجبات والتزامات ومسؤوليات، وأن يكون لديه إحساس رفيع بالمسؤولية، وأن يطور باستمرار معارفه الاقتصادية والإدارية والتشريعية والإحصائية والتنظيمية، والارتقاء بوعيه السياسي والاجتماعي والنقابي بما يخدم قضايا بناء المجتمع.

ولكن، وكما هو واضح فإن الحكومة قد اتخذت قرارها في إنهاء دور ممثلي العمال من هذه اللجان، وعندما يجرى احتجاج ما من الحركة النقابية على هذا القرار تقوم الحكومة بالمناورة من خلال تأكيداتها المتكررة بأن الدور العمالي لا يزال قائماً، وبإمكان ممثل العمال الحضور إلى أي اجتماع لهذه اللجنة أو ذاك المجلس، ولكن عند مناقشة القضايا العمالية فقط.

إن النقابات مازالت قائمة ومازال لها دورٌ ما يجب ان تلعبه- ولكن لا رأي للعمال- والحكومة تتصرف كما يحلو لها، وتزيد من تهميش هذه الطبقة المنتجة الأساسية لخيرات المجتمع، كما يتم حرمانها من كل الوسائل التي تمكّنها من إيصال صوتها والتعبير عن مصالحها.

إن المفهوم الطبقي السليم يعتبر جهاز الدولة طرفاً غير محايد، تستعمله الطبقة المسيطرة من أجل إبقاء سيطرتها على الفئات الشعبية المحرومة من حقوقها، وفي مقدمة هذه الفئات الشعبية الطبقة العاملة المنتجة للخيرات والثروة الوطنية، لذلك تقتضي الضرورة على النقابات اتخاذ مواقف ملائمة تساعد العمال على رفع مستوى وعيهم ليصبح وعياً ناضجاً من أجل مصالحهم وحقوقهم، وليس إصلاح حالها ونصحها بتلطيف عملية الاستغلال الجارية من قبل قوى النهب والفساد على قدم وساق، ويتسارع النهب لمقدرات وإمكانات وثروات البلاد والشعب بشكل غير مسبوق، وتخريب الزراعة ومنع تقدم الصناعة، ومنعها من التطور.

إنكار حقوق العاملين بأجر وحرمانهم من توفير شروط السلامة والصحة المهنية لهم، وافتقاد التأمينات والضمانات الاجتماعية والتنكر للمصالح وللحقوق الأساسية وخاصة لعمال القطاع الخاص هو أمر سائد ومعروف، حيث مازال العديد من هذا القطاع يجبر العاملين لديه على التوقيع على الاستقالات المسبقة مستغلين ظروف الأزمة وضعف النقابات والوضع المعاشي المتردي لعموم العباد وبعيداً عن الوهم، نقول تبقى مهمة الحركة النقابية هي السعي الدؤوب لتطوير الوعي الطبقي للطبقة العاملة والأوساط الشعبية العامة، لحين تتاح الفرصة لخوض المعارك الطبقية، تدربها على التنظيم والتضامن والتنسيق، وعلى الوحدة الكفاحية النقابية، حيث يجب على التنظيم النقابي بذل الجهد الكافي من أجل توفير الدعم من جميع القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية لدعم مطالب وحقوق الطبقة العاملة ومساندتها في جميع المعارك العمالية القادمة لا محالة، وهذا ما يتطلبه التحول والتغيير الشامل والجذري المنشود والقابل للتحقيق والممكن، من خلال الاعتماد على سياسات تلبي المصالح العمالية، تقوم على الحوار والديمقراطية والتمسك الحازم والثابت بوحدة الحركة العمالية والنقابية وبهذا ستتمكن الحركة النقابية من استعادة القوة لصفوفها وتصبح قوة نقابية ذات تأثير.

الطبقة العاملة

الجزائر- نقابات القطاع العام تقرر إضراباً ليومين

أعلنت كبرى نقابات القطاع العام في الجزائر، الدخول في إضراب لمدة يومين في 26 و27 الجاري، للاحتجاج على الظروف المعيشية للعمال والمطالبة بتحسين الأجور. وتعاني الجزائر ارتفاعاً في أسعار المواد الاستهلاكية، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للعاملين، وهذا ما أطلق شرارة الغضب العمالي، حيث كانت زيادات الحكومة الأخيرة في أجور العاملين في قطاع الدولة، عديمة القيمة ولا تلبي مطالب العمال وفقاً لما صرحت به النقابات وقالت في بيان لها إن دافع الإضراب هو خطورة الوضعية الاجتماعية للموظفين وكل العمال والتي تنذر بانفجار الوضع وتهديد السلم الاجتماعي، في البلاد، ووقوف الحكومة عاجزة عن ضبط الارتفاع في الأسعار وتدني مستوى الخدمات العمومية والتضييق على الحماية الاجتماعية.

تونس- إضراب عمال شركات توزيع المحروقات

نفّذ عمال شركات توزيع المحروقات في تونس إضراباً عن العمل، يوم السبت الفائت، بعد رفض إدارة هذه المؤسسات التفاوض حول الزيادة في الأجور. ورفضهم تطبيق محضر الاتفاق الموقع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة في الأول من كانون الثاني 2022، شرط موافقة وزارة الصناعة والمناجم ووزارة المالية على الزيادة في هامش ربحهم من بيع المحروقات، وقالت النقابة العامة لعمال النفط والمواد الكيميائية، إن الإضراب سيشمل أربع شركات خاصة لتوزيع المحروقات، باستثناء الشركة الوطنية لتوزيع البترول هذا وعبر عدد من سائقي سيارات الأجرة عن استنكارهم للارتفاع الكبير في أسعار المحروقات.

اليمن- إضراب عام لعمال النظافة في الحوبان في تعز

أفادت بعض المصادر المحلية في محافظة تعز اليمنية أن عمال وموظفي النظافة في منطقة الحوبان التابعة لمحافظة تعز، قد نفذوا إضراباً عامّاً عن العمل. وذلك يوم الثلاثاء 19 من الشهر الجاري وكان هذا الإضراب احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم المتأخرة، مما أدى إلى أن شوارع مدينة الحوبان امتلأت بأكياس القمامة بعد إضراب عمال النظافة، ورغم أنه كانت السلطات قد هددت عمال النظافة في حال قيامهم بالإضراب، إلا أن عمال النظافة لم يرضخوا لتلك التهديدات.

أمريكا- تصويت العاملين في مقاطعة لوس أنجلوس على الإضراب

صوت الآلاف من عمال مقاطعة لوس أنجلوس الأربعاء الفائت على تفويض نقابتهم للدعوة إلى إضراب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن عقد عمل جديد. ينتمي العمال إلى الاتحاد الدولي لموظفي الخدمة المحلي، والذي يمثل ما يقرب من 55000 عامل في المقاطعة. يعملون في قطاعات متعددة، بما في ذلك خدمات الحراسة والسلامة العامة. قال رئيس الاتحاد إن المفاوضات مستمرة ولكن لم يتم إحراز تقدم كافٍ وأضاف «يجب تسوية هذا العقد، والمقاطعة بحاجة إلىً العودة إلى طاولة المفاوضات وتقديم عرض عادل ومنصف لنا، ويظهر حقاً أننا قضينا أكثر من عامين في الخطوط الأمامية في هذا الوباء». ويطالب العمال بأجور أفضل لتعكس ارتفاع تكاليف المعيشة.

عن ربط الأجور بالإنتاج «1»

النظريات الليبرالية البرجوازية في الأجور

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية مشروع المرسوم الخاص بالنظام النموذجي للتحفيز الوطني في الجهات العامة كما أطلق عليه والمتضمن معايير وضوابط منح الحوافز والعلاوات الإنتاجية والمكافآت بهدف تحقيق رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات وخفض التكاليف وربط زيادة الدخل برفع معدلات الأداء.

ولفتت وزيرة التنمية الإدارية إلى أن الحكومة تهدف من خلال هذا النظام النموذجي الجديد حسب تعبيرها إلى تشجيع عملية الإنتاج ومنح كل عامل حقه وفي تعزيز المساواة على مبدأ الكفاءة والجدارة، وأن الهدف من هذا المشروع هو ربط الأجور بالإنتاج.

وانطلاقاً من ذلك لا بدّ من الوقوف على توضيح ماهية الأجر وموقف مختلف النظريات الاقتصادية منه فنظرية الأجور تعدّ من أهم موضوعات علم الاقتصاد.

تعريف الأجر:

الأجر بالمعنى الاقتصادي هو الجزاء على العمل فهو بهذا المعنى قيمة قوة العمل البشري أو بدلها مادياً كان أم غير مادي والأجر بالمفهوم الاقتصادي هو المبلغ الذي يُدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر والعمل بالمفهوم الاقتصادي، هو النشاط الإنساني المبذول للحصول على منفعة بتحويل المواد إلى سلعة تشبع حاجة الإنسان.

بعد ظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمعات البشرية إلى طبقات يختلف موقعها من ملكية وسائل الإنتاج، وما ترتب على ذلك من ظهور طبقة لا تملك سوى قدرتها على العمل، وطبقة أخرى تملك وسائل إنتاج أكثر من طاقتها على التشغيل، برز العمل المأجور ضرورة اقتصادية، وظهرت الحاجة إلى دراسة ظاهرة الأجر وعوامل تحديد مستواه، وبدأ العلماء والمفكرون يهتمون بدراسة مفهوم الأجر ومستواه وعدالة تحديده، وصار مفهوم الأجر العادل والحد الأدنى للأجور وغيرهما من المقولات موضوعات لاقتصاد العمل وعلم الاقتصاد.

نظريات الأجور

منذ نشأة علم الاقتصاد كانت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الإنكليزية «دافيد ريكاردو وآدم سميث». تسعى لتقرير حد توازن ثابت يستقر عنده مستوى الأجر في تقلباته في مدة قصيرة، وقد ذهب دافيد ريكاردو إلى أنّ مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى الضروري للحياة، وانطلاقاً من نظرية ريكاردو هذه صاغ لاسال قانون الأجور الحديدي وطور ماركس نظريته في العمل والأجر، إذ فرق بين العمل الضروري الذي ينتج العامل في أثنائه قيمة قوة عمله ويتقاضى مقابله أجراً، والعمل الزائد الذي يعود إنتاجه إلى الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج وتقسم نظريات الأجور إلى مجموعتين: مجموعة النظريات الليبرالية البرجوازية في الأجور والنظرية الماركسية في الأجور.

النظريات الليبرالية في الأجور: تنطلق النظريات الليبرالية في الأجور من مبدأ الحرية الاقتصادية القائم على أساس أن آلية السوق هي المنظم الوحيد للأسعار والمحدد للنشاط الاقتصادي، وتقوم هذه النظريات على عدم التفريق بين العمل وقوة العمل، وهي تعالج الأجر على أنه ثمن العمل الذي يبيعه العامل من صاحب العمل.

نظرية الحد الأدنى لمستوى المعيشة: يرى أنصار هذه النظرية أن مستوى الأجور يتحدد بما يعادل قيمة المواد والحاجات الضرورية لمعيشة العامل في الحد الأدنى. ويقولون إن حركة العرض والطلب في سوق العمل كفيلة بالمحافظة على الأجور مدة طويلة في مستوى الحد الأدنى للمعيشة اللازم للمحافظة على حياة العامل.

نظرية إنتاجية العمل: تنبثق هذه النظرية من النظرية العامة لتوزيع الدخل القومي في الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، إذ تنطلق نظرية التوزيع من فرضية أثمان عوامل الإنتاج، التي تزعم أن كل من يشترك في الإنتاج يحصل على نصيب منه يعادل إنتاجيته، أي بمقدار إسهامه في تكوين ذلك الإنتاج. لما كان الأجر، بحسب أنصار هذه النظرية هو ثمن العمل، فإن العامل يحصل على الثمن الكامل للعمل الذي يقدمه، ويتحدد مستوى الأجر مباشرة بإنتاجية العمل.

النظرية الاجتماعية للأجور: يرى أنصار هذه النظرية أن الأجور أداة من أدوات توزيع الدخل القومي وبالتالي فإن مستوى الأجور في أي بلد يتحدد بعاملين اثنين: الأول إنتاجية العمل الاجتماعي التي تحدد الناتج الإجمالي الذي يتم اقتسامه بين الطبقات الاجتماعية من جهة، والثاني الوزن الاجتماعي للطبقة العاملة الذي يحدد نصيب العمال من الناتج من جهة ثانية.

لفتت وزيرة التنمية الإدارية إلى أن الحكومة تهدف من خلال هذا النظام النموذجي الجديد حسب تعبيرها إلى تشجيع عملية الإنتاج ومنح كل عامل حقه

تحديد الأجور

تعرض نظريات الأجور العوامل التي تسهم في تقرير مستوى الأجر. وتميز هذه النظريات بين الأجر ثمناً للعمل يتحدد كما يتحدد ثمن أية سلعة أخرى بعوامل العرض والطلب مع ضرورة أخذ عنصر التكلفة بالحسبان، وبين كونه شكلاً متحولاً لقيمة قوة العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها، وفي كلتا الحالتين لم تستبعد أي من النظريات إمكانية انحراف الأجر الفعلي عمّا يجب أن يكون عليه بفعل عوامل العرض والطلب أو بفعل عوامل أخرى وهذا غالباً ما يحدث لهذا فإن تحديد الأجور فعلاً وواقعياً لا يتفق تماماً مع مضمون نظريات الأجور، وإن كان يعتمد على بعض مبادئها وأسسها. فالأصل في تحديد أجر العامل هو قبوله بالأجر الذي يعرضه عليه رب العمل في ضوء المفاوضات الفردية بينهما. وبسبب عدم التكافؤ بين الطرفين تتدخل المنظمات المهنية والسلطات العامة، أحياناً لتحديد الحدّ الأدنى للأجور. وفي بعض الأحيان تكون مستويات الأجور موضوعاً لمفاوضات جماعية بين أرباب العمل والنقابات العمالية، وقد تتدخل السلطات العامة أحياناً في فرض الحد الأدنى للأجور لكل مهنة أو للأجور بوجه عام، ويكون الحد الأدنى الذي تقرره السلطات العامة مرتبطاً غالباً بمستوى أسعار المستهلك، وتلجأ هذه السلطات إلى تحريك الحد الأدنى كلما رأت أن أسعار المستهلك قد ارتفعت إلى الحد الذي يخل بالتوازن بين الأسعار والأجور.

وعود رسمية... بين التناقض والتأجيل!

كثرت التصريحات الحكومية حول الحلول والجهود المبذولة لتحسين واقع الكهرباء الكارثي، والواضح من تلك التصريحات أن الخطط المعلنة وفق آجالها الزمنية قابلة لمزيد من التمديد والتأجيل، واللافت أيضاً، ظاهرة التناقض الواضحة في بعض التصريحات، وطريقة طرحها للحلول بين مسؤول وآخر!

■ عبير حداد

واستناداً للوقائع الملموسة حتى الآن فلا حلول تلوح في الأفق القريب!

التناقض الرسمي

ازداد الوضع الكهربائي خلال الفترة الحالية سوءاً في الكثير من المناطق، في الوقت الذي يجب أن تشهد فيه عموم المناطق تحسناً ملحوظاً في ساعات الوصل وفقاً إلى «تصريحات سابقة» أدلى بها وزير الكهرباء، ليبرز التناقض الرسمي واضحاً، بعدما نسبته الجهات المعنية عبر المدير العام للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء يوم 21 من الشهر الجاري، بسبب تراجع إنتاج الكهرباء من 2,400 ميغاواط إلى نحو 1,900 ميغاواط، وذلك بسبب تخفيض كمية الغاز الواردة من وزارة النفط إلى وزارة الكهرباء، حيث كانت سابقاً بحدود 8,5 ملايين متر مكعب، لتخفض إلى حدود 7 ملايين متر مكعب يومياً!

وقد سبق هذا التخفيض وعود عديدة من قبل وزير الكهرباء عن تحسن الواقع الكهربائي.

فخلال تصريح له في شهر شباط الماضي، وعد بتحسن واقع الكهرباء في كافة المحافظات وذلك بداية شهر نيسان، أي الشهر الحالي، رابطاً التحسن الذي سيلمسه المواطن في واقع الشبكة الكهربائية، بأنه نتاج ما تقوم به الوزارة مع الشركات والدول الصديقة من إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية، كمحطة حلب واللاذقية، وغيرها من مشاريع الطاقات المتجددة.

فمتى سنلمس ذلك التحسن؟

محطة حلب إلى متى؟!

أبرمت الوزارة عقداً مع شركة إيرانية لإعادة تأهيل جزء من محطة حلب، التي تتألف من خمس مجموعات، كل مجموعة 213 ميغاواط.

ووفقاً للعقد المذكور سيتم تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة، كما يجري التفاوض مع نفس الشركة لإعادة تأهيل باقي المجموعات.

وفقاً لتصريح الوزير يوم 6 شباط الماضي، ستوضع أولى مجموعاتها في الخدمة بداية شهر نيسان، أي من المفترض أنها وضعت بالخدمة الآن!

التصريحات أعلاه لم تثمر وفق الآجال الزمنية التي تحدث عنها الوزير، وللتذكير هي ليست المرة الأولى، بل تكرر التأجيل مراراً وتكراراً، ما يعني المزيد من الاستهتار بمأساة المواطن المحروم من الكهرباء، والمتروك لجشع تجار الأمبيرات والبدائل.

سلسلة التصريحات الوزارية مكملة في هذا السياق، فقد حدّث الوزير تصريحاته يوم 3 نيسان الجاري، حيث أكد أن انخفاض الحمولات العالية على الشبكة نتيجة تراجع الطلب على الكهرباء بغرض التدفئة أدى إلى تحسن برنامج التقنين، مؤكداً أن ذلك مرتبط بحالة الطقس وارتفاع درجة الحرارة، وأن تحسن كميات الطاقة سيكون خلال شهر حزيران نتيجة إدخال بعض المجموعات التي تم العمل على إصلاحها وإعادة تأهيلها.

يمكن الاستنتاج من التصريح أعلاه، أن المجموعة التي تم تأهيلها لن توضع في الخدمة قبل حزيران المقبل على الأقل!

ليعود خبر تأهيل المحطة للواجهة من جديد، وهذه المرة عبر صفحة الوزارة الرسمية يوم 21 نيسان الجاري، بعدما نشرت صوراً تُظهر انتهاء العمال من استكمال أعمال الصيانة التي باتت في خواتيمها عبر تركيب البارات وقواطع السكاكين، ما يعني الانتهاء من أعمال الصيانة، وبانتظار إعلان وضعها في الخدمة رسمياً!

محطة اللاذقية قيد الانتظار

كما يتم العمل على إنشاء محطة جديدة بقدرة 526 ميغاواط في منطقة الرستين في اللاذقية، بالتعاون مع شركة إيرانية، ولا نزال قيد الانتظار على ضوء بعض التغطيات الإعلامية المحدودة الخاصة بهذه المحطة، دون وضوح مدة الانتهاء منها ووضعها بالإنتاج والخدمة!

فهل سيتكرر سيناريو التأجيل بها كما جرى في محطة حلب؟

أين الكميات الغازية التي كانت متوفرة سابقاً والمخصصة لتوليد الكهرباء وأين الكميات التي من المفترض أن توضع بالإنتاج على ضوء الاكتشافات الغازية المعلن عنها رسمياً؟

المحطة الكهروضوئية هل من جديد؟

اختفت أخبار محطة التوليد الكهروضوئية عن ساحة الإعلام الرسمي، فلا خبر جديداً بعدما تم توقيع الاتفاقية بين وزارة الكهرباء وتجمع شركات إماراتية لإنشاء محطة بقدرة 300 ميغاواط في ريف دمشق بالقرب من محطة تشرين.

وحسب نص الاتفاقية فالمشروع مقسم إلى 6 أقسام، كل منها باستطاعة 50 ميغاواط، وسيتم وضع كل قسم من أقسام المشروع بالخدمة تباعاً، وبمدة تنفيذ إجمالية سنتين.

وللتذكير فقد تم توقيع الاتفاقية يوم 11 تشرين الثاني الماضي، أي مضى على ذلك ما يقارب ستة أشهر حتى الآن.

فما سبب التأخير والتعتيم، وهل ستبصر مثل هذه المشاريع النور وفق الآجال الزمنية الموضوعة لها، أم أن هناك معيقات تحول دون التنفيذ أيضاً؟

وكذلك جرى الحديث خلال الفترة السابقة عن الترخيص بإحداث بعض محطات التوليد التي تعتمد الطاقات المتجددة، والخاصة بالمدن الصناعية، لتخفيف الضغط على الشبكة الرسمية، وما زلنا قيد انتظار ذلك التخفيف الموعود، عسى ينعم المواطن بساعات تقنين أقل!

بعيداً عن القشور

مما لا شك فيه، أن إعادة تأهيل محطات التوليد وإصلاحها خطوة لا بد منها وضرورية، ولكنها ليست بالكافية، فجذر المشكلة أعقد من تلك الإصلاحات الفنية على ما يبدو، والتي لن تغير من واقع المشكلة منفردة، على اعتبار أن كمية الطاقة المنتجة يعتمد على حجم توريدات الغاز للمحطات الموضوعة في الخدمة خلال الوقت الراهن.

فتخفيض كميات الغاز الواردة إلى وزارة الكهرباء لحدود 7 ملايين متر مكعب يومياً، كانت كافية لإغلاق الأفق أمام جهود الوزارة في عمليات الإصلاح والصيانة المعلنة خلال الفترة الماضية، رغم تأجيلاتها المتكررة وما منحته من بصيص أمل ينتظره المواطن المحروم من الكهرباء!

فحسب إعلانات رسمية هناك قدرة على توليد 4,750 ميغاواط عبر محطات التوليد الموضوعة في الخدمة، ولكنها تحتاج إلى 18 مليون متر مكعب من الغاز، أما الكميات المتوفرة من الغاز فهي لا تتجاوز في الوضع الراهن الـ7 ملايين متر مكعب بحسب التصريح الرسمي أعلاه.

مع العلم أنه تم الإعلان خلال الفترة الماضية عن اكتشاف 5 آبار غاز جديدة، والتي سيتم استثمارها لتوليد الكهرباء وليس لإنتاج الغاز المنزلي!

فأين الكميات الغازية التي كانت متوفرة سابقاً والمخصصة لتوليد الكهرباء، وأين الكميات التي من المفترض أن توضع بالإنتاج على ضوء الاكتشافات الغازية المعلن عنها رسمياً؟

وهل صحيح بعد ذلك أن المشكلة تكمن في نقص كميات الغاز اللازم لإنتاج الكهرباء؟

لماذا.. ولمصلحة مَن؟

لا مبررات لتصوير الوضع الكهربائي المتردي، والذي يزداد سوءاً، على أنه عجز حكومي، فالحد الأدنى من التوليد المفترض يجب أن يكون بحدود 4,700 ميغا وفق الإمكانات المتاحة للتوليد في المحطات قيد الخدمة بوضعها الراهن، والذي من المفترض أن يتحسن من خلال عمليات الصيانة والإصلاح الجارية على بعضها، أما الوصول إلى 1,900 ميغا فقط فهو خارج كل المبررات، وخاصة مبررات نقص كميات الغاز!

فهل العجز في إنتاج الكهرباء الذي وصلنا إليه اليوم حقيقي أم مصطنع؟!

وهل ذلك نتيجة لسياسة تخفيض وإنهاء الدعم عن قطاع الكهرباء، بالتوازي مع سياسات تخفيض الإنفاق، وبالتالي تقليص الاستثمار في قطاع الكهرباء، كما غيره من القطاعات العامة الأخرى أيضاً؟

أم إن غياب موارد الطاقة الكافية لتوليد الكهرباء، عصب الإنتاج الوطني، يصب بمصلحة كبار حيتان الاستيراد، الذين من مصلحتهم وقف وإنهاء كل ما هو إنتاج في البلد، صناعي أو زراعي أو حرفي؟

أم لمصلحة استكمال خصخصة هذا القطاع الإستراتيجي الهام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بل وبشكل مشوه كحال نموذج الأمبيرات، بوصفه المخرج المتاح من مستنقع العجز الكهربائي الرسمي؟

أم هناك أسباب ومصالح إضافية أخرى، اقتصادية وسياسية، غير كل ما ورد أعلاه؟!

كيف ساهم الحرامية الكبار و«ليبراليتهم» الاقتصادية

تعرضت دول عديدة حول العالم للعقوبات الغربية، وكان لكل منها سلوك محدد اتجاه تلك العقوبات، مكنّ عدداً منها من تقليل آثار تلك العقوبات وإنْ بمستويات متفاوتة... ولكنّ الوضع في سورية «كما شأننا هذه الأيام في تحطيم قوائم الأرقام القياسية من أسفلها»، كان «مميزاً»...

■ مركز دراسات قاسيون

في هذه المراجعة والتجميع لعدد من الأفكار التي طرحتها قاسيون خلال السنوات العشر الماضية، نحاول الخروج بصورة عامة ليس عن طبيعة العقوبات التي طبقت على سورية، بل عمّا سمح لها بالتأثير بهذا الشكل الكبير، بل وضاعف تأثيرها وصولاً إلى الوضع الكارثي الذي يعيشه السوريون منذ سنوات.

العقوبات

لطالما استخدم الغرب وبالأخص الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب- فعلياً تُصنّف الأمم المتحدة هذا النوع من العقوبات تحت عنوان «التدابير القسرية أحادية الجانب»، والذي هو توصيف أدق لها- ومنذ الحرب العالمية الثانية تم استخدامها كوسيلة- وخاصة من الولايات المتحدة- تحت شعار معلن هو «تغيير سلوك» أنظمة وحكومات. ولن نخوض هنا في تفاصيل الفعالية الصفرية «في أحسن الأحوال» لهذه العقوبات فيما يتعلق بإحداث أي تغيير في سلوك أية حكومة أو نظام منذ أن بدأ استخدامها، وتفاصيل تأثيراتها الكارثية على شعوب الدول التي يتم فرض العقوبات عليها، فهناك الكثير من الدراسات حتى من مراكز أبحاث وخبراء غربيين وأمريكيين حول عدم فعالية هذه الأداة، بل فشلها الذريع ونتائجها العكسية.

ما سنركز عليه هنا هو مراجعة من صلب الواقع الراهن في طريقة التعامل مع هذه العقوبات، والتي «نجحت» على مدار عقود- أي من وجهة نظر من يفرض هذه العقوبات، وفي تحقيق أهدافها الحقيقية، وليس الأهداف المعلنة- أي إن هذا النجاح يتم قياسه بمدى إضعاف الدولة ومؤسساتها وإفقار الشعوب.

سنقسم هذه المادة إلى قسمين رئيسيين، في **القسم الأول:** سننظر في طريقة تعاطي الحكومات السورية مع العقوبات الغربية، ودور طريقة التعامل هذه فيما نراه اليوم من وضع كارثي للشعب السوري؛ وفي **القسم الثاني:** سنراجع بعض الأفكار حول ما كان يمكن لسورية القيام به للحد قدر الإمكان من تداعيات العقوبات المفروضة عليها ضمن الواقع السوري- وهذه الأفكار وردت في مواد سابقة لقاسيون حول موضوع العقوبات ويمكن الاطلاع عليها بالتفصيل على موقع قاسيون، ومن خلال الروابط المرفقة في النسخة الإلكترونية لهذه المادة.

لن نخوض في تفاصيل الفعالية الصفرية لهذه العقوبات فيما يتعلق بإحداث أي تغيير في سلوك أية حكومة أو نظام منذ أن بدأ استخدامها

كيف تعاملت الحكومات السورية مع العقوبات الغربية؟

كان للسياسات الاقتصادية القائمة الدور الأكبر في إعطاء المجال لتأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد السوري بالشكل الذي أثّرت به، كما إن عدم تعديل هذه السياسات فيما يتجنب- أو على الأقل- يخفف من هذه التأثيرات، كان عاملاً مساهماً في تعميقها وتثبيتها لتوصل حال البلاد إلى ما هي عليه اليوم من انهيار اقتصادي ومستوى معيشي متدن إلى حدّ كارثي.

بعد أكثر من عام من بدء الأزمة السورية والعقوبات المفروضة عليها، أعلنت الحكومة طلبها من وزاراتها اقتراح حلول للتخفيف من الأضرار الناجمة عن العقوبات، ومنذ البداية لم تصدر دراسة واحدة من أية جهة حكومية حول الأثر الفعلي للعقوبات على الاقتصاد الوطني، ولم يتم طرح أيّ بدائل بالرغم من تأثّر كافة القطاعات بها.

كانت للسوق الغربية حصة كبيرة من الاستيراد والتصدير قبل 2011، وعندما بدأت الأزمة انخفض الاستيراد والتصدير إلى 50% مما كان عليه، كما تضررت إلى حد كبير قطاعات السياحة والصناعة. وأدى «الانفتاح» الاقتصادي إلى تراجع في الصناعة الوطنية، حيث غزت البضاعة الأجنبية السوق، وخرج المنتج الوطني من السوق. كما أن المشاريع الاستثمارية شهدت تراجعاً كبيراً، إما لأنها كانت خارجية وتوقفت بسبب العقوبات، أو لأن كبار المستثمرين من مافيات الفساد قاموا بتهريب أموالهم خارج البلاد.

أدى الاعتماد أو الارتباط بالسوق الغربية إلى مستوى عالٍ من «انكشاف» اقتصاد البلاد لها، وهذا يرتبطُ بعاملين أساسيين: العلاقات المالية والمصرفية، والتجارة الخارجية. وكلما زاد هذان العاملان ضمن بنية الاقتصاد، كلما زاد عُمق تأثير العقوبات على اقتصاد البلاد.

وعند أخذ هذه المعادلة بعين الاعتبار، يمكن فهم الأسباب التي جعلت «قانون قيصر» أكثر فعالية في التأثير على الاقتصاد من العقوبات الأمريكية المعتادة، والتي كانت مفروضة على سورية لعقود قبل الأزمة، حيث إن العقوبات بموجب «قيصر» تجاوزت المستوى المباشر من التعاملات، أي أن العقوبات لم تُفرض فقط على الجهات التي تتعامل بشكل مباشر مع الجهة الخاضعة للعقاب، بل أية جهات أخرى ثالثة تتعامل مع المُعاقَب والمُعاقِب.

في 2010 كانت التجارة الخارجية تَشكل حوالي 40% من الإنتاج المحلي، ولذلك استطاعت العقوبات بسهولة أن تشل حركة الاقتصاد، والتي حتى قطاع الدولة ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية فيها كانت معتمدة إلى حد كبير على الواردات من الخارج، وبالأخص في قطاع بأهمية قطاع النفط الذي يؤدي تراجع حاد فيه كالذي حصل في سورية لتأثيرات كارثية على كافة القطاعات الأخرى، وعلى رأسها الإنتاجية والخدمية. وفي قطاع الصناعة، على سبيل المثال، كان هنالك اعتماد كبير على تقنيات غربية، وبحاجة لقطع غيار غربية وخبراء غربيين لصيانتها وإصلاحها، حيث لم يتم تدريب كوادر محلية للتمكن من إصلاحها، وفي حالات كثيرة كانت الكوادر المحلية قد امتلكت القدرة فعلاً على التصدي لأعقد الأعطال، ولكن استجلاب «الخبير الأجنبي» و«القطعة الغربية» كانا وما يزالان باباً لنهب

في مضاعفة وتعميق آثار العقوبات الغربية؟

وفساد ضخم.

عودة إلى قطاع النفط، حيث حصلت الشركات الأجنبية على حصة كبيرة من هذا القطاع من خلال امتيازات التنقيب والاستكشاف والاستخراج والاستثمار، وأتت بالخبراء الأجانب الذين كانت رواتبهم أعلى بكثير من رواتب اليد العاملة المحلية، وفي الوقت ذاته ذهبت الخبرات والكفاءات الوطنية في القطاع ذاته للعمل في الخارج، وبالأخص في دول الخليج..

بدل أن تحاول الدولة العمل على إيجاد بدائل لتغطية حاجة الاقتصاد والمستهلكين للطاقة من النفط والغاز والمازوت والديزل، قامت بإجراءات حمّلت من خلالها العبء الأكبر على المواطن من خلال فرض التقشف في الاستهلاك، من خلال ربط شراء هذه المواد بالبطاقة الذكية، والذي لم يكن كافياً للاستهلاك اليومي، ما فتح الباب بشكل أوسع للسوق السوداء «التي يستفيد منها الناهب المحلي والدولي» وبأسعار خيالية لا يمكن لغالبية الشعب تأمينها.

لا يمكن تجاهل التأثير المباشر للعقوبات أيضاً على المواطنين، حيث إن الانخفاض الحاد في استيراد المواد الأساسية له تأثير ليس فقط على القطاعات الإنتاجية ومن ثمّ على المستهلك، ولكن أيضاً له تأثير مباشر على مواد الاستهلاك المنزلي، مثلاً: القمح والسكر، أو في القطاعات الخدمية كالنقل، على سبيل المثال: المازوت والغاز. أدت العقوبات إلى الصعوبة في توريد كميات كبيرة من السلع المستوردة بالإضافة إلى صعوبات في المدفوعات، وارتفاع تكاليف التأمين في عملية الاستيراد، وهذا رفع الأسعار بشكل كبير. واستخدمت العقوبات كذريعة إضافية لاعتماد الجهات العامة على الشركات والموردين الخاصين للقيام بعمليات الاستيراد، والذين قاموا برفع الأسعار بحجة ارتفاع المخاطر والتأمين، ما يعني: أن أولئك حققوا أرباحاً عالية جداً من المال العام، مما رفع الأسعار إلى مستويات جنونية.

قدمت قاسيون عدة دراسات حول بعض هذه الأسعار والتكاليف، والتي لم يكن جزء كبير منها مبرراً، من خلال المقارنة مع الأسعار العالمية، وأيضاً بحكم أن بعضها من المفترض أنها مستثناة من العقوبات لأنها مواد غذائية أساسية، مثل: السكر. من خلال بعض الدراسات المذكورة وجدنا الكثير من الثغرات في «الرواية» المعتمدة لتبرير رفع الأسعار، وأن نسبة كبيرة من ارتفاع السعر كانت نتيجة صفقات مثقلة بالفساد والنهب لصالح كبار التجار والسماسرة والوسطاء.

على سبيل المثال: في دراسة في آذار 2015 حول استيراد السكر، توضّح لنا أن تضخيم الكلف نتيجة الفساد والنهب ومخالفات قانونية فاق 50% ونتج عنه هدر الملايين من العملة الصعبة من المال العام.

نظرت قاسيون في شباط 2019 في نموذج آخر، وهو القمح، حيث تبين أن الحكومة كانت تدفع ما يعادل 14 مليار ليرة شهرياً لاستيراد القمح عن طريق رجال أعمال وليس بشكل مباشر بين حكومات، وهذا كان إشكالياً على عدة مستويات، ومنها: أن الدفع كان بالدولار، بالإضافة إلى أن رجال الأعمال يمكن أن تطالهم العقوبات بأية لحظة، وهذا ما حصل مع عدد منهم. وفي ذات الوقت انخفض الإنتاج المحلي للقمح وكان ذلك مرتبطاً بعدة عوامل، وفق المزارعين، ومنها ما له علاقة بآليات التصنيف الحكومية للأنواع، والتي أدت إلى خفض السعر المدفوع للمزارعين، بالإضافة إلى تكاليف النقل العالية إلى مراكز الاستلام الحكومية القليلة، عدا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

هذه الممارسات أدت إلى استخدام جزء كبير من احتياطي العملة الصعبة لتلبية حاجات الاستيراد، ما أدى إلى حجبها عن المساهمة في الإنتاج التي كانت تقوم بها سابقاً، وبالتأكيد عن المساهمة في تعزيز الإنتاج الوطني لتجاوز العقوبات.

في 2010 كانت التجارة الخارجية تشكل حوالي 40% من الإنتاج المحلي ولذلك استطاعت العقوبات بسهولة أن تشل حركة الاقتصاد

وبما أن الفاسدين الكبار والسماسرة والوسطاء استفادوا بشكل كبير من العقوبات، وقبل ذلك لحد كبير من «الانفتاح» على السوق الغربي، كان لهم دور كبير في محاربة المحاولات التي يمكن أن تخفض مستوى «انكشاف» الاقتصاد للسوق الغربية وتوجهها شرقاً، والذي كما سنرى في القسم الثاني، كان يمكن أن يكون أحد الآليات الفعالة في تخفيف وطأة العقوبات الغربية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي على الشعب السوري. كما كان لقوى الفساد الكبير دور في عرقلة القيام بأية خطوات للرد على العقوبات، لأن ذلك كان سيضرب مصالحها وفرص استغلالها للعقوبات لتزيد ثروتها ونهبها، بالإضافة إلى أن ذلك كان سيهدد استمرار علاقتها مع الغرب ويوقف نهبها.

وبشكل عام، كانت طريقة التعامل مع العقوبات هي التنديد بها وانتظار رفعها لتتدفق الأموال إلى سورية، أو بكلام آخر للعودة إلى العمل كما كان الأمر قبل الأزمة وقبل العقوبات، أي استمرار الارتباط الاقتصادي بالغرب...

كيف كان يمكن أن تتعامل سورية مع العقوبات الغربية؟

منذ بداية الأزمة، قلنا: إن إحدى أهم وسائل مواجهة التحديات الاقتصادية هي **العودة للاعتماد على الذات** من خلال **إصلاح وتفعيل القطاع العام**، والذي تُرك ضحية للفساد والسياسات الاقتصادية الليبرالية الوحشية، التي نهشت اقتصاد البلاد وتركته ضعيفاً وعرضة للخطر والانهيار. كما أن العقوبات كانت فرصة يمكن الاستفادة منها **لإعادة الاعتبار للصناعة الوطنية** وتفعيل الطاقات والثروات الوطنية، ليتحول الاقتصاد إلى اقتصاد قوي الإنتاجية يضع على الرفوف المنتجات الوطنية مكان الفراغ الذي تركته البضاعة الأجنبية التي اختفت نتيجة العقوبات، وهذا كان يمكن أن يكون له دور إيجابي سريع في اختراق العقوبات. عدا عن فرص العمل التي كانت يمكن أن تخلقها بعض الخطوات البسيطة، مما يؤدي إلى تحريك العجلة الاقتصادية بشكل يؤمن الاحتياجات، وفي الوقت ذاته يوقف تدهور المستوى المعيشي والقوة الشرائية التي كانت ستبقي أجزاء أخرى من الاقتصاد المحلي والوطني على قيد الحياة.

وبشكل مبسط ومختصر، وكما قلنا سابقاً: إيقاف التدهور الاقتصادي «كان» ممكناً في

الحلول موجودة... ومدخلها السياسي!

حال تم استخدام الموارد والثروات الوطنية بشكل منظم لتوسيع الاستثمار الوطني، أي توسيع القاعدة الإنتاجية الحقيقية مباشرة، وضمان تخفيض تكاليفها عبر الدعم الحكومي، وتوزيع نتائج هذا الاستثمار على أصحاب الأجور والمنتجين، والذي سيمكنهم من الاستمرار والاستهلاك.

ضمن ذلك يندرج أيضاً دعم الزراعة، وعلى سبيل المثال: في وضع القمح الذي أشرنا إليه أعلاه، كان يمكن مثلاً للدولة بدل دفع المبالغ الهائلة لرجال الأعمال لاستيراد القمح، تحويل تلك المبالغ إلى قروض للمزارعين لتخفيض تكاليف إنتاج القمح ونقله إلى المراكز الحكومية لبيعه للحكومة، ما كان سيحفز الاستمرار بزراعة القمح، وبالتالي توفيره للدولة بأسعار أقل، وبعيداً عن العقوبات، وسيغطي جزءاً كبيراً من الحاجة المحلية لهذه المادة الأساسية. ويمكن تغطية الاحتياجات الإضافية من خلال الاستيراد دون الوسطاء، ومن خلال التعامل بعملات غير الدولار واليورو، وخارج نطاق الشركات والبنوك المرتبطة بالغرب ومنظومته المالية والمصرفية.

وكما قلنا سابقاً: كان «ينبغي أن تكون أوسع الموارد، هي موارد الدولة، ومودعة وعاملة داخل البلاد وممنوعة من الخروج، وأن يكون التعامل مع الأطراف المستعدة لتجاوز العقوبات، يتم بأعلى المستويات الرسمية، وبآليات مستقلة ولا تطالها العقوبات، كاتفاقيات التعامل بالعملات المحلية، وبين البنوك الرسمية، واتفاقيات التعامل بالمقايضة وغيرها من الآليات التي لو طبقت لكان فقر عموم السوريين أقل، وكان الثراء الفاحش لوسطاء الحرب والعقوبات أقل».

إحدى الخطوات الأساسية في هذا السياق- وكما أشرنا منذ بدايات الأزمة- كانت عبر **تأميم الشركات والمنشآت** التابعة للدول التي فرضت العقوبات، ووضع يد الدولة على الآلات التي فيها، وإيقاف عقود ترخيص عمل هذه المنشآت داخل الأراضي السورية. أحد أهم القطاعات التي كان يجب أخذ هذه الخطوة فيها هو قطاع النفط، والذي كان يمكن أن يكون داعماً مهماً لصمود الاقتصاد في وجه العقوبات من خلال تحريك عجلة الصناعة الوطنية، وتأمين احتياجات أساسية، بما في ذلك الطاقة والوقود.

بالرغم من أن معظم الخبرات التي كانت تعتمد الصناعة عليها، كانت خبرات أجنبية تم استيرادها هي أيضاً، وإنفاق الكثير عليها، إلا أن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك خبرات وطنية يمكن تنميتها وتدريبها بالتعاون مع الدول الصديقة، والاعتماد عليها في ترميم وإصلاح المنشآت التي توقف عملها وانهارت بسبب خروج الخبير الأجنبي، كما أنه كان يمكن الاستثمار في استقطاب الخبرات الوطنية المهجّرة التي أخذت خبرتها وكفاءاتها خارج البلاد، عندما تدفق الخبراء الأجانب، وبالأخص إلى قطاع النفط.

بالإضافة إلى ما كان يمكن القيام به على المستوى الداخلي لتحصين الاقتصاد بشكل أفضل من تأثير العقوبات الغربية، كذلك كان من الممكن القيام بخطوات على المستوى الخارجي وبالتحديد **الاتجاه شرقاً**، وليس فقط كحلّ لمواجهة العقوبات الغربية، بل كخيار استراتيجي متكامل، يعالج في الوقت الحالي تداعيات العقوبات الغربية على الاقتصاد، ولكن على المدى البعيد ليكون استراتيجية تحصين للاقتصاد، وبالأخص من السياسات الليبرالية التي جعلت من الاقتصاد هدفاً سهلاً على الغرب من خلال العقوبات.

على سبيل المثال، وفيما يتعلق بالعقوبات التي ضيّقت وصول الطاقة إلى سورية: كان من المهم أن يكون أحد الأهداف الأساسية تأمين استمرار تدفق الطاقة، والتي كما أشرنا لها دور أساسي في تحريك الإنتاج الوطني إلى حد الوصول إلى الاعتماد على الذات، على الأقل في جزء مهم من الاقتصاد. هذا يتطلب اتفاقيات مع دول لا تُعير العقوبات أي اهتمام، ومن خلال فتح حسابات بالعملات المحلية واتفاقيات بعملات غير الدولار واليورو.

كما أن أحد الأساليب التي يمكن من خلالها ملاحقة البضاعة الواصلة إلى سورية مرتبط بعملية الشحن نفسها، وبالأخص بنقل النفط الذي كان لتوقف تدفقه إلى سورية أثر كبير على الاقتصاد. وتكمن أهمية عملية الشحن بارتباطها بشركات التأمين، والتي هي بدورها مرتبطة بالمنظومة المالية والمصرفية العالمية الخاضعة للرقابة والتحكم الغربي، لا سيما الأمريكية. وتجاوز هذا الأمر يتطلب فروع تأمين وسفن شحن سورية، وكان أحد اقتراحاتنا شراء سفن حكومية تعمل بشكل مستقل عن المنظومة الدولية، ولنقل البضائع والنفط من الدول الجاهزة للتعامل مع الدولة السورية.

لماذا إذاً ما زالت سورية والسوريون ضحايا العقوبات؟!

إن الخيارات المطروحة في هذه المادة وغيرها ما زالت في قسم أساسي منها قابلة للتطبيق، بالرغم من الوضع الكارثي الذي وصل إليه الاقتصاد السوري خلال السنوات العشر الماضية... بل وتحولت جملة الإجراءات التي تم اقتراحها في حينه من خيار بين خيارات إلى ضرورة وجودية...

مع الوضع الدولي الجديد، وبدء نمو تبادلات بين دول منها من كانت تعتبره الولايات المتحدة ذا تبعية عمياء لمنظومتها الاقتصادية وارتباطها الوثيق بالدولار، نجدها اليوم تبرم اتفاقات تجارية بعملات مختلفة. أي أننا نرى تراجع الدولار ومنظومته كأساس لكافة التعاملات الدولية، ما يفتح المجال بشكل أكبر لاتخاذ خطوات تقطع إلى حد كبير اعتماد اقتصاد أي بلد على الدولار، بالأخص الدول التي تخضع لعقوبات أمريكية/ غربية قاسية، كما هو الحال في سورية.

إمكانية تخفيف تأثير العقوبات لا يكمن فقط في البدائل والسياسات الاقتصادية التي تضع الاقتصاد الوطني والإنتاج الوطني والسوق الوطني والمستهلك السوري أولوية لها، ولكن في الإرادة السياسية، وهذه تتطلب تغييراً جذرياً للوصول إليها...

فالنخبة المتنفذة والمستفيدة من استمرار الأزمة بكل جوانبها، والمتحكمة بمفاصل الدولة، أظهرت بما يكفي من الوضوح: أنها غير مستعدة للقيام بأي دور إيجابي، ولم يعد الناس ينتظرون منها سوى المزيد من المصائب.

وباختصار، فإنّ تجاوز الانهيار الاقتصادي القائم ممكن، ولكن الطريق نحوه لم يعد اقتصادياً أو مالياً، بل بات سياسياً بالدرجة الأولى... ما يحول تطبيق الحل السياسي الشامل عبر 2254، أي البدء بتغيير جذري للبنية والمنظومة القائمة، أداة أساسية ووحيدة في حل الأزمات الاقتصادية وفي تجاوز العقوبات...

كان يمكن الاستثمار في استقطاب الخبرات الوطنية المهجّرة التي أخذت خبرتها وكفاءاتها خارج البلاد عندما تدفق الخبراء الأجانب وبالأخص إلى قطاع النفط

■ مراجع:

فيما يلي وللاطلاع، روابط لبعض المواد السابقة التي نشرتها قاسيون وتطرقت لموضوع العقوبات منذ بداية الأزمة:

بعد العقوبات على النفط السوري.. فلنؤمم شركات النفط! – 7 أيلول 2011

ارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة تأميم النفط السوري.. بدل تصديره خاماً لتهدده العقوبات.. لنستثمر نفطنا وطنياً– 13 أيلول 2011

الانفتاح الاقتصادي أحال المنتج الوطني إلى التقاعد المبكر! العقوبات فرصة أخيرة لإعادة الاعتبار للإنتاج الوطني.. فهل سنحسن استغلالها؟!– 20 كانون الأول 2011

كيف تتجاوز سورية مأزق العقوبات الاقتصادية الحالية؟!– 20 كانون الأول 2011

العقوبات الاقتصادية ما بين الفرصة والأزمة البنيوية– 7 أيلول 2012

العقلية الحكومية تعيق مواجهة الأزمات.. دراسة آثار العقوبات ووضع البدائل ضرورة تجاهلتها الحكومات المتعاقبة ووزاراتها!– 7 أيلول 2012

العين بالعين..– 15 شباط 2013

استيراد السكر: 51% تضخيم الكلف.. فهل تم هدر 69 مليون يورو لذلك؟ – 13 آذار 2015

13 مليار دولار أو أقل.. كافية لنمو الناتج!– 7 أيلول 2016

«ثمار» سياسية للعقوبات الاقتصادية– 20 كانون الثاني 2018

الغرب لن يتنازل عن عقوباته بسهولة.. فما العمل؟– 27 كانون الثاني2019

«الاكتفاء الذاتي» 14 مليار ليرة شهرياً لاستيراد القمح!– 3 شباط 2019

العقوبات تشتد! والبراغي مرخية؟ – 10 شباط 2019

العقوبات تحاصر السوريين وتفتح شبكة فساد محلي-دولي– 17 آذار 2019

ماذا نستنتج من تجربة الاستيراد الخاص للمازوت؟ – 1 نيسان 2019

العقوبات مجدداً لماذا لا نشتري سفننا المستقلة؟!– 14 نيسان 2019

جهاز الدولة هدف العقوبات والباب الوحيد للخروج منها– 16 كانون الأول 2019

العقوبات و«السلبطة»! مثال من القمح– 20 نيسان 2020

البنزين المستورد لسورية 3 أضعاف العالمي: و«ربح العقوبات» قد يصل 920 مليون دولار سنوياً!– 11 أيار 2020

هل يمكن تجاوز العقوبات؟ نعم ولكن بإزاحة الطبقة السائدة– 1 حزيران 2020

الموافقة على العقوبات! خيانة وطنية موصوفة!– 7 حزيران 2020

«قيصر»! خيار «الصمود في الهاوية» أو الهجوم الممكن في عالم اليوم– 8 حزيران 2020

أزمة الطاقة! أقل من نصف الحاجات الدنيا بين التمويل وتجاوز العقوبات– 16 تشرين الثاني 2020

العقوبات الأمريكية جريمة أداتها الاقتصاد السياسي للفساد والفوضى– 28 كانون الأول 2020

قطاع الدواجن نحو المزيد من الانهيار

كشفت المؤسسة العامة للدواجن- من خلال مذكرة تفصيلية هامة تقدمت بها إلى الحكومة تم تداولها عبر بعض وسائل الإعلام- عن حجم الاهتراء والتراجع الذي شهده هذا القطاع.

■ نادين عيد

وقد طالبت المؤسسة من خلال مذكرتها بتمويل كافة احتياجاتها بمبلغ مالي قدره 38 مليار ل. س، وذلك لإعادة النهوض بدورها كقطاع إنتاجي رائد على مستوى البلاد، يساهم بتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة لدورها الاجتماعي في تأمين فرص العمل.

صعوبات ومعيقات

تم التركيز في المذكرة على بعض الصعوبات، ومنها:

رأسمال المؤسسة المحدد بـ 3 مليارات ليرة منذ عام 2010 لا يتناسب مع القيمة الحقيقة لممتلكات وأصول هذه المنشآت بالوقت الراهن.

أغلب مُدخلات تربية الدواجن مستوردة وبالعملة الأجنبية في حين مخرجاتها بالعملة المحلية وتتأثر بسعر الصرف اليومي.

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المواد العلفية المستوردة والتفاوت في أسعارها باليوم نفسه بسبب تغيرات سعر الصرف اليومية.

قِدم الآلات والتجهيزات في أغلب منشآت المؤسسة، والتي تجاوز عمرها الاقتصادي أكثر من 40 عاماً.

نقص باليد العاملة والفنية بالمنشآت.

نقص بالآليات اللازمة للعملية الإنتاجية وقِدم الموجود منها، وارتفاع أجور وتكاليف الصيانة اللازمة لها.

ارتفاع أجور النقل بين المحافظات.

الانقطاعات الطويلة والمتكررة للتيار الكهربائي، وعدم توافر مادة المازوت لتشغيل المولدات والنقل بين المحافظات.

عدم تماشي النشرات التموينية الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع ارتفاع تكاليف الإنتاج.

توقف منافذ التصدير الخارجية.

ضعف القوة الشرائية ينعكس سلباً على أسعار منتجات الدواجن محلياً.

مطالب ملحة تخص العديد من الوزارات

لقد تركزت مطالب المؤسسة بحسب مذكرتها حول التالي:

رصد الاعتمادات وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ والقيام بالأعمال المادية لتطوير المؤسسة واستثمار الطاقات الإنتاجية الكاملة.

تأهيل منشآت الدواجن العاملة حالياً، وإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل المنشآت العاملة بهدف رفع الطاقة الإنتاجية بشكل فوري.

تحسين معدلات الأداء الفني، وتخفيف العجز الحاصل نتيجة قدم الآلات والتجهيزات.

الحاجة إلى مبلغ وقدره 14 مليار ليرة، منها 10 مليارات ليرة لتأهيل المنشآت العاملة، و4 مليارات ليرة لتأهيل مسلخ «الزبلطاني».

تأمين مخزون علفي لتغطية حاجة القطعان من الذرة والصويا لمدة خمسة أشهر يتطلب حوالي 35 مليار ليرة.

رصد اعتماد 600 ألف دولار كقطع أجنبي لاستيراد قطعان أمات بياض لمنشأتي صيدنايا وحمص، وقطيع جدات الفروج، والتي تساهم في تأمين صيصان تربية البياض للمربين بالقطاع العام والخاص للعام «2023 – 2022».

إصدار نشرات الأسعار التموينية «البيض والفروج» بالاعتماد على التكاليف الحقيقية لوحدة المنتج، وتحقيق التوازن ما بين المنتج والمستهلك.

شراء وتخزين فائض منتجات المؤسسة العامة للدواجن من قبل المؤسسة السورية للتجارة لتحقيق التوازن بين حجم الإنتاج والاستهلاك المحلي.

المساعدة بتركيب خط كهربائي خارج التقنين أسوة بالمناطق الصناعية، إذ إن منشآت المؤسسة تعاني من الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وارتفاع تكاليف تشغيل المولدات بمادة المازوت وصعوبة توافره، علماً أن المؤسسة جاهزة لدفع التكاليف المترتبة عليها.

إعطاء الأولوية لمنشآت المؤسسة في تأمين حوامل الطاقة «المازوت– الفحم الحجري» على مدار العام، لاستمرار العملية الإنتاجية وتأمين حاجة السوق المحلية والعقود المبرمة.

فتح سقف نظام الحوافز بما يتناسب مع الأجور ونسب التنفيذ في خطوط الإنتاج وإعطاء حافز لمن يتجاوز الخطة الإنتاجية ضمن مركز تطوير الإدارة والإنتاجية.

إيجاد الحلول اللازمة للتشابكات المالية الحاصلة مع إدارة التعيينات العسكرية.

ليس من المستغرب خروج غالبية صغار ومتوسطي مربي الدواجن من عملية الإنتاج فذلك نتيجة طبيعية لسياسات رفع الدعم المتتالية عن جزء هام من مستلزمات الإنتاج

الحلول الإسعافية أقل من خجولة!

رداً على المذكرة التفصيلية ومطالبها الواردة أعلاه، فقد وافق مجلس الوزراء على منح سلفة مالية قدرها مليار ليرة للمؤسسة، وذلك لتأمين المواد العلفية، وزيادة الإنتاج من مادتي البيض والفروج.

لا شك أن هذا المبلغ المخصص كسلفة، مقارنةً بمطالب المؤسسة، يعتبر أقل من أن يسمى حلاً إسعافياً، فما تعانيه المؤسسة من صعوبات، وما تضمنته مذكرتها من مطالب، لا تتناسب مع هذا المبلغ لا من قريب ولا من بعيد، بل إنه لا يغطي حاجة القطعان من الذرة والصويا لمدة شهر واحد، فكيف بزيادة الإنتاج من مادتي البيض والفروج!

المداجن الخاصة أسوأ

إن كان هذا حال المؤسسة العامة للدواجن، التي من المفترض أنها قطاع إنتاجي هام ورائد على مستوى البلد، وما لها من دور تنموي بتشجيع تربية الدواجن وملحقاتها وتأمين صيصان التربية للمربين بالقطاع الخاص، فليس من المستغرب خروج غالبية صغار ومتوسطي مربي الدواجن من عملية الإنتاج، فذلك يعد نتيجة طبيعية، سببها سياسات رفع الدعم المتتالية عن جزء هام من مستلزمات الإنتاج، كالكهرباء والمحروقات، الحاملين الأساسيين لإنجاح أية عملية إنتاجية، بالإضافة إلى الاعتماد على استيراد المواد العلفية بالقطع الأجنبي «العلف يكلف 80% من إجمالي تكاليف تربية الفروج» بدلاً من وضع خطط لإنتاجها محلياً، وتخلّي مؤسسة الأعلاف عن دورها في استيراد المواد العلفية لصالح قلة ناهبة متحكمة بمفاصل الاستيراد والبيع والتوزيع والتسعير.

المزيد من التراجع

كل تلك الأسباب مجتمعة– مع النمط الحكومي الخجول، إن لم نقل اللامبالي، في معالجة الأسباب وإيجاد الحلول– أدت إلى انخفاض عمل قطاع الدواجن بنسبة أكثر من 20% من طاقته السابقة، وإن هذا التراجع لا ينحصر بأسباب الحصار الاقتصادي والعقوبات كما يُروج له، بل بالطريقة التي تم وفقها التعامل مع تلك العقوبات والحصار، وخاصة على مستوى الأعلاف وحوامل الطاقة، أضف إلى ذلك جملة السياسات التي أدت إلى تراجع القطاعات الإنتاجية عموماً، بما يتناسب مع مصالح الفساد الكبير المتحكم بمفاصل الدولة، والتي أدت إلى تراجع دور الدولة الاقتصادي– الاجتماعي، وانفلات السوق بيد القلة الناهبة التي تتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير والتسويق والتوزيع والبيع.

معاهد التعليم التقاني مصدر ربح واستغلال جديد!

سبق وأن صدر القانون رقم 38 لعام 2021، الذي يهدف بحسب تسميته إلى: «تنظيم مسار التعليم الثانوي المهني وتأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل من مختلف المهن»، وفي المضمون فقد تم تحويل الثانويات المهنية من مدارس تعدّ المهنيين وتدربهم لتخرجهم إلى سوق العمل بنجاح- إلى مراكز إنتاج لخدمة السوق وأصحاب الأرباح، استغلالاً لجهود الطلاب وأوقاتهم وتحصيلهم العلمي، ضاربة بمصلحتهم عرض الحائط!

■ مراسل قاسيون

ولم تكد تمر على صدور هذا القانون بضعة أشهر، ولم تعرف مدى إيجابيات هذه التجربة من سلبياتها على أرض الواقع، حتى بدأت مساعي تعميمها، وهذه المرة على المعاهد التقانية التابعة لوزارة التعليم العالي، كي تحولها هي الأخرى إلى مراكز إنتاج لخدمة حيتان السوق أيضاً.

أرشفة للتذكير

أشرنا سابقاً، وقبل صدور القانون أعلاه، من خلال مادة بعنوان: «بقوة القانون.. التعليم المهني لخدمة حيتان السوق أيضاً»، وذلك بتاريخ 2021/12/20، إلى بعض النتائج السلبية على حساب الطلاب والعملية التعليمية.

ومما ورد في المادة ما يلي: «من الواضح أن الغاية من القانون هي فسح المجال أمام قطاع الأعمال الخاص ليجني مزيداً من الأرباح من خلال استغلال إمكانات الثانويات المهنية، وجهود وعمل طلابها على وجه الخصوص، أي مزيد من الاستغلال والنهب والفساد، ومزيد من العبث في قطاعات الدولة المختلفة، ومنها التربوية والتعليمية، على حساب الطلاب والعاملين فيها.. وبكل اختصار لا يمكن اعتبار مضمون القانون إلا لبنة جديدة في مدماك السياسات الليبرالية المعمول بها، والمعممة على كافة القطاعات، وستكون نتيجته المزيد من التشوه في العملية التعليمية، مدخلات ومخرجات، طبعاً بما يصب بمصلحة المُستفيدين من هذه السياسات، طغمة حيتان المال والفساد والإفساد في البلد، على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، والمصلحة الوطنية».

خطوة متسرعة

كشف وزير التعليم العالي د. بسام إبراهيم لبرنامج المختار عبر إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2022/4/5، عن: «رفع مشروعين إلى الرئاسة بعد موافقة مجلس الوزراء عليهما، وهما تعويض طبيعة عمل للكوادر الإدارية العاملة في التعليم التقاني، وآخر للمدرسين العاملين في المعاهد التقانية، بالإضافة إلى تحويل المعاهد التقانية المرتبطة بالمجلس الأعلى للتعليم التقاني إلى مراكز إنتاجية عبر بيع المنتجات والحصول على مردود مالي».

فلماذا السرعة والتسرع من قبل وزارة التعليم العالي قبل سبر ومعرفة حقيقة النتائج المتوخاة من القانون الصادر الخاص بالثانويات المهنية، استناداً للتجربة والخبرات العملية والعلمية نتيجة تطبيقه ووضعه بالتنفيذ؟

فمما لا شك فيه، على ضوء صدور القانون أعلاه، أن التجربة الخاصة بالثانويات المهنية لم تتضح ملامحها بعد، برغم وضوح نتائجها السلبية بحسب مضمونه، فكيف تتخذ الحكومة خطوة مماثلة لها بهذا الشكل؟

ربما لا غرابة في الأمر، طالما كانت الغاية هي، وبكل وضوح: «بيع المنتجات والحصول على مردود مالي»، أي طالما هذه الخطوة تحقق مزيداً من فرص الربح لمصالح حيتان السوق والفساد، الذين لا يرون إلا مصالحهم، ولا ينظرون إلى أي قرار أو مشروع إلا من خلال أعينهم الناظرة إلى ما تبقى من رمق الأجيال، وقوة عملهم، وما في جيوبهم، لتصب في بطونهم ولا بطون أحد سواهم!

في خدمة حيتان السوق

بناء على ما تقدم من الممكن استنتاج، إن مخرجات التعليم المهني والتقاني، سواء التابع لوزارة التربية أو لوزارة التعليم العالي، قد أصبحت لخدمة السوق والمتحكمين فيه على حساب العملية التعليمية نفسها، وأكثر من ذلك فقد أصبحت البنية التحتية في المدارس المهنية وفي المعاهد التقانية «أبنية ومنشآت ولوازم وأدوات إنتاج ومعلمين وطلاب وكادرات إدارية» عامل استثمار واستغلال من قبل البعض المحظي من حيتان السوق بالنتيجة، ناهيك عما يفرزه كل ذلك من بوابات فساد وإفساد!

والضحية الأهم بالنتيجة هو الطالب، على حساب جهده وعمله والساعات المخصصة لتزويده بالعلوم والمهارات التعليمية، حسب ما هو مفترض!

خبر عام وتعليق هام.. «زيادة ساعات التقنين الكهربائي نتيجة انخفاض كميات الغاز»

يقول الخبر: «مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، زيادة ساعات التقنين الكهربائي في عموم سورية خلال الأيام الأخيرة نتيجة انخفاض كميات الغاز الواردة من وزارة النفط لوزارة الكهرباء».

تعليق: خلال الأيام الأخيرة؟؟ يعني ع أساس كان التقنين مشهي العالم يضلوا عايشين ع التقنين مثلاً؟؟ بعدين وين الوعود ووين التصريحات يلي ع أساس رح تفرجينا انفراجات بالشهر الرابع ع صعيد الكهربا؟.. صح نسينا.. ع الوعد يا كمون....

يقول الخبر: «كشف رئيس القطاع النسيجي وعضو غرفة التجارة في دمشق وريفها، أنه يعتبر موسم الألبسة الحالي هو الأضعف منذ ثلاثين عاماً، وذلك خلال العشرين يوماً الأولى من شهر رمضان، حيث سجلت نسب البيع تراجعاً كبيراً نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين».

تعليق: تقولوا العالم بهل البلد معها مال قارون بس متبخلنين ع مشترات الألبسة يلي أسعارها ما بترحم كمان مو هيك!! لك العالم جوعانة.. جوعانة وما عم تقدر تنام شبعانة هية وولادها... إذا القدرة الشرائية للمواد الغذائية متراجعة بشكل كبير فشو ناطرين بالنسبة للألبسة برواتب الكل معتبرها خرجية لأول يومين بالشهر؟؟

يقول الخبر: «أكد رئيس نقابة التمريض والمهن الصحية في ريف دمشق، أن التمريض هي الفئة الأكثر ظلماً من الفئات التي تعمل ضمن المشافي».

تعليق: أكيد معو حق رئيس النقابة بهالحكي.. لك ورجونا موظف بسورية مالو مظلوم.. الأجور هية وقلتها.. مقابل الأسعار اللي بتحسسك كأنك عايش بالخليج وعم تقبض بالمغضوب اللي ما بيتسمى؟!

يقول الخبر: «كشف عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في اللاذقية، عن إعطاء السرافيس كمية تتراوح من 10 لـ 15 ليتراً من مادة المازوت المدعوم يومياً خلال أيام العطل، مبيناً أنه تم تأمين حركة النقل الخارجي، حيث تم تزويد البولمانات، «المقطوعة» بالمازوت».

تعليق: أهم شي أنو 10 ليترات لكل سرفيس بيوم العطلة أكيد ما ح يحل مشكلة النقل بهاليوم.. بس كيف صار أنو تتراوح الكمية بين 10-15 ليتر.. وع أي أساس يعني؟ ولا في خيار وفقوس متل العادة!

يقول الخبر: «وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السماح لكافة الفعاليات التجارية إجراء تنزيلات على منتجاتهم حتى نهاية عطلة عيد الفطر».

تعليق: حماية المستهلك تسمح بإجراء تنزيلات على المنتجات!!! لا تخرج قبل أن تقول سبحان الله.. طلع تنزيل الأسعار بدو قرار حكومي.. واللي ما بيلتزم فيه بيتخالف.. أما رفع الأسعار فمن راس التجار لحالن وع كيفهم... شو المطلوب نفهم من هل الحكي يعني؟!

اللاعنف في المدارس وقصور النظر والسياسات

في مادة سابقة لقاسيون بتاريخ 2022/3/14 بعنوان: «اللاعنف في المدارس.. استخراج الماء من الجمر»، حاولنا وضع ظاهرة اللاعنف في المدارس تحت مجهر الحقيقة والواقع، بعد أن أطلت علينا وزارة التربية عبر صفحتها الرسمية بخبر عن اجتماع الوزير مع مؤسسة «نساء قادة»، تحت عنوان: «إرساء مبادئ اللاعنف في المدارس»، وأشرنا بحينه إلى بعض الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء ظاهرة العنف، وكيف يكون الحد من هذه الظاهرة.

■ عمار سليم

ومما ورد في المادة السابقة لقاسيون نقتطع التالي: «تلبية الحاجات المادية والروحية للأفراد هي أول عامل من عوامل مكافحة العنف، إذ إن العنف الاقتصادي والمعيشي والخدمي الذي تمارسه الحكومة وحيتان الفساد تجاه المجتمع كفيل بأن يشحن المجتمع بأسره بغضب وعنف كامن، يعبر عنه كل فرد بصورة عنيفة تجاه الآخر».

والآن تطل الوزارة من جديد عبر صفحتها بمزيد من «النشاط والعمل الدؤوب» لبحث هذه الظاهرة بعيداً عن كل الأسباب والعوامل الموضوعية لها!

ومضمون الخبر بحسب ما ورد عبر صفحة الوزارة كان كما يلي: «بهدف وضع خطة لدراسة واقع العنف في المدارس ومعالجة أسبابه: ورشة عمل بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف مع عدد من الطلاب وأهاليهم والمرشدين النفسيين والاجتماعيين، ونقاش مجموعات وعصف ذهني وعرض تجارب مختلفة بين الطلاب والأهالي والمعلمين والمرشدين والخبراء من منظمة اليونيسيف تم من خلالها الإضاءة على واقع العنف في المدارس ومناقشة أسبابه تمهيداً للوصول إلى تصور واضح يمكّن من وضع خطة عمل بالتشاركية بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف تساهم في الحد والتخفيف من ظاهرة العنف».

نتيجة حتمية وليست سبب!

ربما ليس من الغريب أن تتشارك الوزارة في بحث مثل هذه القضايا والظواهر مع بعض المنظمات، الدولية وغيرها، بغايات الترويج والدعاية والاستجداء كما أشرنا سابقاً، وتصم السمع عن رأي الشارع السوري نفسه، والأخصائيين الميدانيين في العمل التربوي خصوصاً، والاجتماعي عموماً، في بعض هذه الظواهر.

فغالبية الناس يعلمون أسباب العف في المدارس، وإن لم تكن هذه المعرفة مستندة إلى قواعد علمية منهجية دقيقة، لكنهم يعونها بالواقع والتجربة بأن السياسات الاقتصادية الحكومية، وما تمارسه من عنف موسع يطال جميع أوجه الحياة، ينعكس بشكل تلقائي على المدارس، التي هي جزء متصل بكل تفاصيله بالمجتمع السوري بكليته، ولا يمكن الحد من العنف والتخلص منه إلا من خلال اجتثاث الأسباب التي تكرس التدهور الاقتصادي الاجتماعي، ومفرزاته ونتائجه السلبية، التي أحد أوجهها تفشي وتكريس الظواهر السلبية، ومنها ظاهرة العنف، بل وتضغط باتجاه تكريسها في المجتمع، وبالتالي تظهر في المدارس كنتيجة حتمية لذلك.

لا غرابة أن يتم تجيير أسباب المشكلة إلى الجانب الأخلاقي وتحميل الأسرة مسؤولية ذلك أو إلى الجانب التربوي التعليمي بمسؤولية المعلمين دون غيرهم

نظرة أحادية الجانب وقاصرة!

فهل من المستغرب أن منظمة دولية مثل «اليونيسيف»، لها تجربتها وإمكاناتها وخبراؤها، أن تنظر إلى موضوع العنف هذه النظرة أحادية الجانب، وتحصره ضمن مجال العمل التربوي المدرسي، بمعزل عن الدائرة الكبرى التي أفرزته في المجتمع وبات ظاهرة، وهي البنية الاقتصادية الاجتماعية المكرسة عبر السياسات الطبقية، التي تعصف بنتائجها السلبية بالشعب السوري عموماً، والتي تكوّن تفاصيله بمتغيرات حالاته النفسية والمزاجية في نهاية المطاف؟

لا غرابة في ذلك طبعاً، فاليونيسيف، كغيرها من المنظمات الدولية مسيسة بدورها وأهدافها، فآلية عملها الملموسة في هذه القضية على ما يبدو أنها تقتصر على بحث النتائج، إن لم نقل جزء من النتائج فقط، والابتعاد كل البعد عن جذور وأسباب المشكلة بعمقها، وهي التدهور في الوضع الاقتصادي الاجتماعي، والسياسات المتبعة المكرسة لكل ذلك، وكأنها بهذا النهج تريد أن ترمي بحل المشكلة بعيداً عن مسارها الصحيح، والتعمية المتعمدة عن حقيقتها وأسبابها الموضوعية التي يترجمها الواقع!

لذلك لا غرابة بالنتيجة أن يتم تجيير أسباب المشكلة إما إلى الجانب الأخلاقي، وتحميل الأسرة كنواة للمجتمع مسؤولية ذلك، أو إلى الجانب التربوي التعليمي، وغالباً ما يكون ذلك بمسؤولية المعلمين دون غيرهم، وهذه وتلك يبدو أنهما تتقاطعان مع سياسات وآليات عمل وزارة التربية، والسياسات الحكومية عموماً، كما درجت عليه العادة عند الحديث أو البحث في أية ظاهرة من الظواهر السلبية المتفشية.

النتائج الفعلية غير مهمة!

إن ازدياد وتيرة العنف والحوادث المؤسفة في المدارس بدلاً من تخفيفها، إلى درجة استعانة بعض مدراء المدارس بأقسام الشرطة والأمن الجنائي لحل بعض المشكلات، يعتبر دليلاً ملموساً عن فشل نتائج ورشات العمل واللقاءات والاجتماعات التي تقوم بها وزارة التربية تحت عنوان العنف في المدارس، وعن فشل سياساتها كجزء من السياسات العامة.

لكن ذلك غير مهم على ما يبدو، لا بالنسبة للوزارة ولا بالنسبة للحكومة، المكتفين بالبهرجة والتغطية الإعلامية، الموثقة والمصورة عبر وسائل الإعلام وصفحات التواصل، لورشات العمل واللقاءات والاجتماعات التي تلامس عناوين بعض الظواهر السلبية بنتائجها فقط، دون التعمق في أسبابها، وبالتالي دون الخوض في حلها، أي تكريسها كحالة قدرية ميؤوس منها، بل مع تحميل أسبابها ونتائجها وأوزارها إلى المجتمع فقط لا غير دوناً عن مسؤولية السياسات وموبقاتها، ولمصلحة مَن يتم كل ذلك؟!

«المنحة» لن تغطي شيئاً...

صدر يوم الخميس الماضي، 21 نيسان، المرسوم التشريعي رقم «4» لعام 2022، والقاضي بصرف ما أطلق عليها اسم «منحة»، بمبلغ مقطوع هو 75 ألف ليرة سورية للعاملين المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية، على أن تصرف هذه «المنحة» لمرة واحدة فقط.

■ قاسيون

وكما جرت العادة، ما إن انتشر خبر «المنحة» حتى باتت للتندّر بين السوريين الذين شرعوا بعقد المقارنات لإظهار مدى هزال مبلغ الـ75 ألف ليرة سورية بالمقارنة مع الارتفاع العام في أسعار السلع في البلاد. فما الذي «يغطيه» هذا الرقم فعلياً؟ وما هي المشكلة الكامنة خلف فكرة «المنحة» من أساسها؟

2,6% من وسطي تكاليف المعيشة

وفقاً لبيانات مؤشر قاسيون، فقد بلغ وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية مكوّنة من 5 أفراد 2,860,381 ليرة سورية في شهر آذار الماضي. وعلى افتراض ثبات الأسعار في السوق خلال الشهر الفائت، فإن مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى 2,6% إضافية من وسطي تكاليف المعيشة، ولا يغطي – بعد إضافته إلى الحد الأدنى للأجور في البلاد «92,970 ليرة سورية»– سوى 5,8% من وسطي تكاليف المعيشة.

وإذا افترضنا وجود فردين عاملين في الأسرة، فإن ما تغطيه «المنحة» بعد إضافتها للحد الأدنى للأجور، سيظل قريباً من عُشر وسطي تكاليف معيشة الأسرة، هذا رغم أن معدّل الإعالة في ظل مثل الظروف الحالية في البلاد هو أعلى من ذلك بالتأكيد.

6,9% من الحد الأدنى لتكاليف الغذاء

على النحو ذاته، ارتفع الحد الأدنى الشهري لتكاليف غذاء الأسرة السورية «عبر حساب السعرات الحرارية التي تكفل البقاء على قيد الحياة وإعادة إنتاج قوة العمل من جديد» خلال شهر آذار إلى 1,072,643 ليرة سورية، وأيضاً إذا افترضنا أن أسعار الغذاء لم تشهد أي ارتفاع خلال الشهر الفائت، فإن «المنحة» لا تغطي سوى 6,9% من الحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة شهرياً، وبعد إضافتها للأجر، لا ترتفع النسبة سوى إلى حدود 15,6%.

وإذا اعتبرنا أن العامل السوري لا يعيل أحداً ويعمل ليطعم نفسه فقط، فإن مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى 34,9% من الحد الأدنى لتكاليف غذائه هو فقط «214,520 ليرة سورية»!

تأجيج لنيران السوق

كل ما ذكرناه سابقاً هدفه المقارنة فقط، ولا يعبّر عن واقع الحال تماماً، ففي الحقيقة لا تغطي «المنحة» شيئاً، وسرعان ما ستتلاشى في معمعة الارتفاعات التي يشهدها السوق يومياً، بل أكثر من ذلك، ستشكّل المنحة عاملاً إضافياً من عوامل تخفيض قيمة الأجر الفعلي للعامل السوري، حيث ستكون الكتلة النقدية من الليرات السورية التي سيتم ضخها على شكل «منحة» سبباً دافعاً لتراجع قيمة الليرة أمام الدولار، وبالتالي ستكون بمثابة دفع جديد لجماح الأسعار في السوق، مع ما يعنيه ذلك من تراجع في القدرة الشرائية الفعلية للأجر السوري.

ستكون الكتلة النقدية التي ستضخ على شكل «منحة» سبباً دافعاً لتراجع قيمة الليرة أمام الدولار وبالتالي دفعٍ جديد لجماح الأسعار في السوق

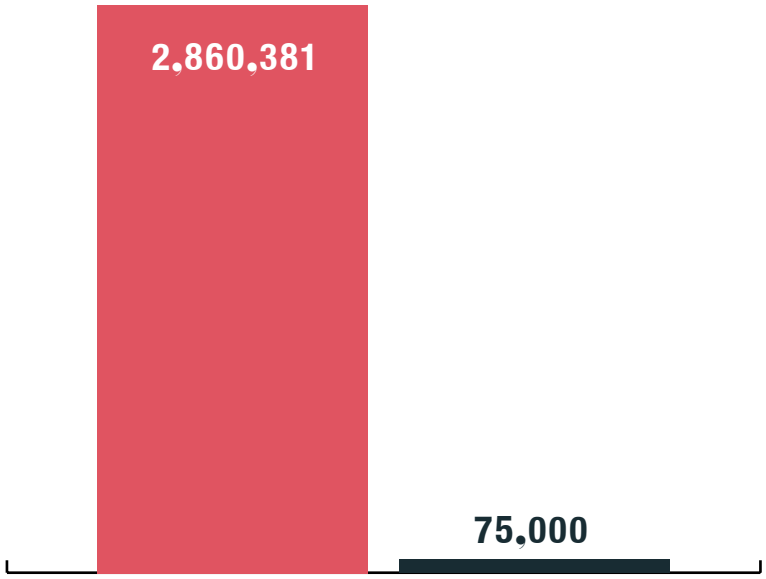

المطلوب زيادة الأجور الفعلية.. لا «منحة»

لا يختلف اثنان على أن كل ليرة سورية إضافية تدخل إلى جيوب العمال المنتجين السوريين هي شيء إيجابي، لكن ذلك مشروط بأن تحافظ هذه الليرة على قيمتها لا أن تكون سبباً إضافياً في تقليص القيمة الفعلية لليرات القليلة «الموجودة» في هذه الجيوب. وهذا بالضبط هو السبب في اعتبار ما تسمى بـ«المنحة» سبباً من أسباب مفاقمة أوضاع السوريين سوءاً، فهي ليست منحة للناس، بل عملياً منحة للسوق، ولا سيما

المطلوب زيادة الأجور الفعلية

%6,9

«المنحة» التي تم إقرارها مؤخراً لا تغطي نظرياً سوى 6,9% من الحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة شهرياً وفقاً لمؤشر قاسيون عن شهر آذار 2022

%15,6

«المنحة» مع الحد الأدنى للأجور في سورية لا تغطي سوى 15,6% فقط من الحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة السورية شهرياً

%34,9

مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى 34,9% فقط من الحد الأدنى لتكاليف غذاء العامل السوري حسب أسعار الغذاء في آذار 2022.

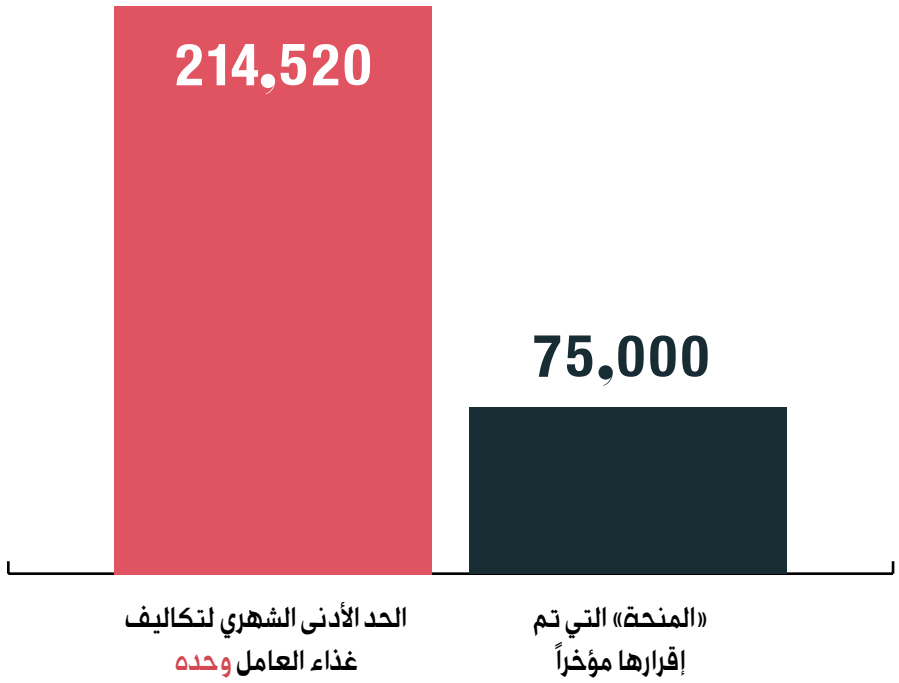

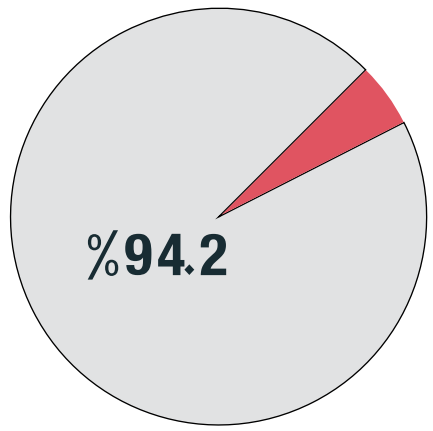

لا يغطي مبلغ المنحة بعد إضافته إلى الحد الأدنى للأجور سوى 5,8% من وسطي تكاليف المعيشة

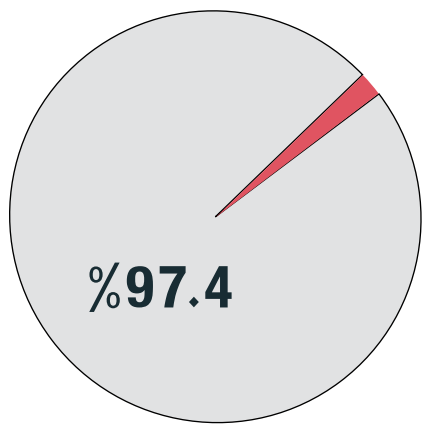

مبلغ «المنحة» لا يغطي نظرياً سوى 2,6% إضافية من وسطي تكاليف المعيشة

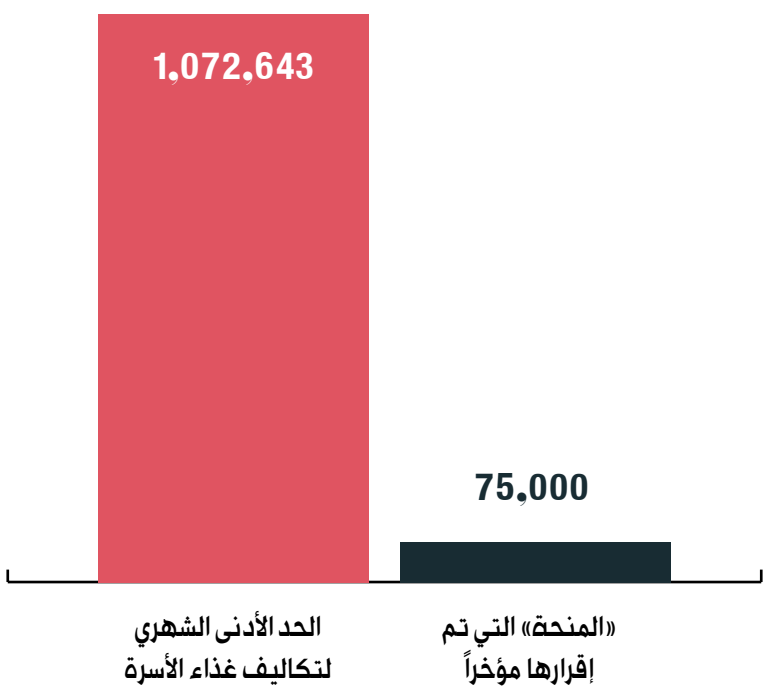

لمحتكري الغذاء. ولهذا السبب أيضاً، فإن المطلوب في الظروف السورية اليوم هو رفع الأجور الفعلية وليس «المنحة».

ولا يمكن الحديث عن رفع الأجور الحقيقية للسوريين بشكل جدي، دون أخذ ثلاثة عوامل أساسية بعين الاعتبار:

أولاً: كي تكون الأجور فعلية فإن أول شرط ينبغي أخذه بالاعتبار هو أن الرقم المطلق فيها ليس هو المهم، فقد يكون الأجر مئة ليرة وقد يكون عشرة ملايين، لكن الأساسي هو ما يشتريه هذا الأجر في السوق فعلياً. لهذا، يجب ربط الحد الأدنى للأجور بتكاليف المعيشة، أي أن يكون قادراً على تغطيتها.

ثانياً: على افتراض أن الحد الأدنى للأجر السوري قد تم ربطه بتكاليف المعيشة، فإن هذا ليس كافياً بحد ذاته، حيث أن أي ارتفاع في هذه التكاليف في السوق ستؤدي إلى تلاشي تدريجي للأجر الفعلي. لهذا، فإن الشرط الثاني هو أن يكون الربط مستمراً، أي أن يرتبط الحد الأدنى للأجور بالأسعار دورياً «شهرياً، أو فصلياً، أو سنوياً.. إلخ»، وهذا الشيء، كما ذكرنا سابقاً، يجب أن يكون حقاً للعمال وليس «منحة» أو «مكرمة» من أحد...

ثالثاً: بشكل بديهي، لا يجب أن يكون مصدر زيادة الأجور هو جيوب الناس، مثل «الوفورات» التي يتم التباهي بها جراء عمليات رفع الدعم تحت شعارات «عقلنته» و«توجيهه إلى مستحقيه»، بل إن أي رفع حقيقي للأجور، مرهون بأن يكون مصدره جيوب الفاسدين الكبار، أصحاب الربح الكبير الذين يحوزون الثروة السورية فعلياً بينما لا يحصل 90% من الشعب السوري سوى على 10% منها على أحسن تقدير.

قرن الصعود الآسيوي وتفاؤل

إنّه قرن الصعود الآسيوي، هذا ما يصفه بالتفصيل رئيس برنامج السلام الآسيوي المستشار الجيوسياسي ووزير الخارجية السابق السنغافوري كيشور محبوباني في كتابه بعنوان «القرن 21 الآسيوي». يتحدّث محبوباني عن بعض ما أورده في كتابه في مقابلة مع راديو «مؤسسة التفكير الاقتصادي الجديد» الأمريكية، ويتطرّق لمسائل، مثل: صورة الصعود الصيني والهندي ودول آسيان. تقدّم قاسيون أبرز ما جاء في المقابلة:

■ كيشور محبوباني
ترجمة: أوديت الحسين

● تتحدث في كتابك عن «عصر النهضة الآسيوي» تتحدّث. هلاّ رسمت لنا صورة عن النهضة الآسيوية؟

لقد ولدت وترعرعت في سنغافورة. عندما ولدت كانت سنغافورة دولة فقيرة من العالم الثالث تشبه غانا اليوم. تربيت في عائلة فقيرة، وكان عليهم عندما كنت بسنّ السادسة أن يسجلوني في برنامج غذائي جديد لأنني أعاني من سوء التغذية. يمكنني أن أخبرك أنّ نقطة التحوّل الكبرى في حياتي كانت في سنّ 13 عندما بات لدينا مرحاض. تحسّن إحساسنا بالكرامة بشكل كبير. الخروج من الفقر المدقع هو ما عشته بشكل شخصي هناك.

هذا ما يعاني منه مئات ملايين الآسيويين. بما أنني عانيت بالفعل من فقر العالم الثالث، فأنا أفهم معنى تحرره من الفقر. حقيقة أنّ الصين أنقذت 800 مليون شخص من الفقر، أي أكثر من ضعف سكان الولايات المتحدة، وهذا يُعدّ إنجازاً مذهلاً. عندما يكتب مؤرخو المستقبل عن عصرنا، فهذا ما سيكتبون عنه. في سنغافورة كمثال: انتقل دخل الفرد ليصبح مساوياً أو أعلى من الموجود في الولايات المتحدة. وما أنجزته سنغافورة، تنجزه بقيّة آسيا اليوم.

وكما رأينا على طول التاريخ، يكون لديك تجديد اقتصادي للمجتمعات، ثم يليه نهضة ثقافية، وشعور باكتشاف الهوية. هذا ما يحدث في جميع أنحاء آسيا اليوم. آسيا متنوعة للغاية، وجميع مناطقها تُبلي بلاءً اقتصادياً حسناً. دعوني أعطيكم إحصائية واحدة أوضّح فيها ما أقول. يعلم الجميع بأنّ اليابان قوّة اقتصادية عالمية كبرى، فهي اقتصاد عالمي مهم جداً. في عام 2000، كان حجم الاقتصاد الياباني ثمانية أضعاف حجم اقتصاد دول آسيان العشر مجتمعة. بحلول عام 2020، كان الاقتصاد الياباني أكبر بمقدار 1,5 مرّة فقط. في عام 2030 سيصبح اقتصاد دول آسيا أكبر من اليابان. هذا يحدث خلال فترة 30 عاماً فقط، أليس هذا مذهلاً؟

يتمّ اليوم في آسيا بناء الطبقات الوسطى، ويمنح هذا الناس شعوراً هائلاً بالتفاؤل بالمستقبل. يمكنك أن تجد بأنّ التفاؤل يسود بين العديد من الشباب بخصوص المستقبل. ستجد هذا التفاؤل في الصين، بين 1,4 مليار إنسان، وبين 680 مليون شخص في جنوب شرق آسيا، وبين 1,3 مليار إنسان في الهند. يشكّل هؤلاء قرابة نصف سكان العالم، ولديك اليوم نصف سكان العالم متفائلون. هذا تغيير هائل في التاريخ. يجري هذا بينما يشعر الغربيون وهم واقفون يحدقون في الأفق بالتشاؤم، غير مدركين بأنّ هناك أشخاصاً يبلغ عددهم ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد سكان الغرب مجتمعين يشعرون بالتفاؤل.

● يرى البعض بأنّ هذا سيفيد إفريقيا أيضاً. كيف ذلك؟

يقدّر الأفارقة بشكل خاص حقيقة أن الصين تأتي إليهم بمشاريع ملموسة حول كيفيّة تحسين مجتمعاتهم. يقوم الصينيون ببناء الطرق والجسور والسكك الحديدية، وفي نهاية اليوم، كل هذه الأشياء تحدث فارقاً كبيراً، ويتحسّن إحساسك باحترام الذات كثيراً عندما ترى بنيتك التحتية تتحسن.

الصين هي الدولة الوحيدة التي تقوم ببناء هذه البنية التحتية الجديدة في جميع أنحاء إفريقيا. ولهذا السبب تلاحظ أنه كلما استضافت الصين قمة لقادة الصين وإفريقيا، يحضرها جميع القادة الأفارقة تقريباً، لأنهم يدركون أنهم يمكنهم الآن التعاون مع الصين ضمن شكل ذي محصلة إيجابية، فذلك يمنح الأفارقة بدائل عمّا كان عليه الحال عندما كان الغرب هو المسيطر. ففي البدء كان الغرب يستعمر إفريقيا، ولكن حتى بعد إنهاء الاستعمار، تعرضت الدول الإفريقية للإساءة. هناك قصّة بليغة حول معاقبة البنك الدولي للحكومة الإثيوبية لأنها سددت قرضاً مبكراً للبنوك الأمريكيّة.

هذا هو نوع الأعمال التي اعتاد عليها الأفارقة. لذلك عندما تأتي الصين وتقدم بديلاً، فهذا أمر إيجابي لإفريقيا. لكن بالمناسبة، هذا إيجابيّ جداً أيضاً لأوروبا، لأن إحدى الإحصائيات التي قدّمتها للأوروبيين هي: أنه في عام 1950، كان عدد سكان أوروبا أكثر من ضعف عدد سكان إفريقيا. يبلغ عدد سكان إفريقيا اليوم أكثر من ضعف عدد سكان أوروبا، أي أكثر من الضعف. وبحلول عام 2100، سيكون عدد سكان إفريقيا 10 أضعاف حجم أوروبا. وإذا فكّر الأوروبيون حقاً على المدى الطويل، فإنّ التحدّي الأول الذي يواجه أوروبا على المدى الطويل هو أنّه إذا لم تصدر أوروبا الوظائف إلى إفريقيا، فإنّ إفريقيا ستصدر الأفارقة إليها.

يكون لديك تجديد اقتصادي للمجتمعات ثم يليه نهضة ثقافية وشعور باكتشاف الهوية هذا ما يحدث في جميع أنحاء آسيا اليوم

هناك في الواقع منافسة جديدة بين الدول الآسيوية: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، للاستثمار بشكل أكبر في إفريقيا. وأعتقد أن هذا أمر إيجابي للغاية بالنسبة للأفارقة، ومن المفارقات أن الأوروبيين هم المستفيدون الأكبر من هذا الأمر. إذا كان الأوروبيون حكماء، فإنهم سيشاركون الدول الآسيوية في الاستثمار في إفريقيا.

● لنتحدث قليلا عن الهند. كان هناك بعض الأقسام المثيرة للاهتمام في كتابك عنها. ماذا ترى؟

تمرّ الهند أيضا بتحول كبير. من الواضح أن الاقتصاد الهندي لم ينمُ بنفس سرعة الاقتصاد الصيني. ففي عام 1980، كان الاقتصاد الهندي والاقتصاد الصيني بنفس الحجم تقريباً، بل ربّما كانت الهند أكبر قليلاً أيضاً، لكنّ اقتصاد الصين اليوم يبلغ خمسة أضعاف حجم اقتصاد الهند. يمكن لهذا من ناحية أن يكون مصدر اليأس، بينما من ناحية أخرى يمكن أن يكون إشارة على الأمل، لأن ما أنجزته الصين اليوم، يمكن للهند أن تنجزه غداً.

أعرف أن الهنود قادرون على أن يكونوا منتجين من الناحية الاقتصادية مثل الصينيين. ولذا فأنا أيضاً مهتم بآفاق الاقتصاد الهندي. هذا بالطبع إن تم وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة. برأيي أن أحد أكثر الأمور حزناً التي حدثت هو رفض الهند الانضمام إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم، والتي انطلقت في الواقع قبل شهرين. أعتقد أنه إذا تمكنت الهند من إجراء هذا التحول، فسيكون لديها إمكانات هائلة أيضاً. لكن على الرغم من ذلك، أعتقد أن اقتصاد الهند سيظل يسير بشكل جيد. تتمتع الهند اليوم بميزة وجود استقرار سياسي جديد، لأنه كما تعلم، شهدت الهند الكثير من التغييرات في الحكومة وعدم الاستقرار السياسي من مختلف الأنواع.

● كيف ترى دور الهند في تحدي تغيّر المناخ؟ من الواضح— بالنظر إلى الحجم والنطاق، أنّه بُعدٌ هامٌ للغاية. كيف

قرابة نصف سكان العالم

يمكن الطلب من الناس التوقّف عن إحراق الكربون رغم أنّهم قد يوقفون وتيرة النمو، بينما قام أمثال الولايات المتحدة بذلك بالفعل؟ ما هو دور الهند في هذا التحدي؟

ما لاحظته، أنّ العديد من المحللين الغربيين يشيرون إلى حقيقة أن أغلب التدفقات الجديدة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري قادمة من الصين والهند، وهذا صحيح. لكنّ تغير المناخ يحدث ليس فقط بسبب التدفقات الجديدة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن بسبب مخزون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تم إطلاقها إلى الغلاف الجوي منذ الثورة الصناعية. أعتقد أن الولايات المتحدة ساهمت بنحو 25% من الغازات. والدول الأوروبية ما بين 20 إلى 25% أخرى. أعتقد أن الصين لا تزال عند حوالي 11 أو 13%، والهند حوالي 2 أو 3% فقط. لذلك أعتقد أنه من الظلم بعض الشيء معاقبة الهند ومطالبتها ببذل المزيد من الجهود في مجال تغير المناخ، بينما العديد من الهنود ما زالوا لا يملكون الكهرباء.

نلاحظ، أن العديد من البلدان سعيدة بمكافحة تغير المناخ طالما أنها لا تضطر إلى تقديم أية تضحيات. أعني إذا نظرت إلى دولتين ثريتين، مثل: كندا وأستراليا، فهما تساهمان بقدر هائل في تغير المناخ، لكن كندا باعتبارها واحدة من أغنى البلدان في العالم لن تتخلى عن مشاريعها في مناطق ألبرتا. هذا ليس عدلاً. لماذا تطلب من دولة فقيرة مثل الهند، التي لا يزال دخل الفرد فيها منخفضاً جداً، تقديم تضحيات بينما الدول الغنية، مثل: كندا وأستراليا ذات المساهمات العالية جداً للفرد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري غير مستعدة لتقديم تضحيات اقتصادية؟ لهذا السبب لاحظت أنه فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ تتعاون الهند والصين– على الرغم من الخلافات السياسية فيما بينهما– لمحاولة إقناع الغرب بأن يكون أكثر منطقية.

لدينا في الولايات المتحدة دولة غنية وفقيرة في نفس الوقت. وما يراه الكثيرون هنا هو أن الخوف من الانتقال يمثل عقبة كبيرة حقاً في تحول هيكل الطاقة في الولايات المتحدة. في ولاية فرجينيا الغربية، قال عمال مناجم الفحم لأشخاص، مثل العالم روبرت بولين: «حسناً، انظر إلى ما فعلوه بالعولمة وما إلى ذلك مع ديترويت وكليفلاند، ستجلس بجانبنا ونقول: أوه، سننضم إلى الفريق من أجل تغير المناخ ومشاهدتهم وهم يدوسوننا؟». بعبارة أخرى، المساعدة التحويلية، حتى نكون جميعاً في الفريق ذاته، مفقودة في الولايات المتحدة. وأعتقد أن بعض العلماء هم بالفعل في طليعة الحديث عن إزالة العقبات من خلال قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

أنت على حق تماماً، السياسات العامة في الولايات المتحدة لا تقدّم الدعم للموظفين الذين يتعيّن عليهم إعادة تدريب أنفسهم. يمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة في هذا الأمر. تدرك سنغافورة أنه إذا كنت ترغب في المنافسة في العالم، فإنّ بعض الصناعات ستنجح، وستفشل بعض الصناعات. بالنسبة لأولئك الذين يفشلون، لا تحاول دعمهم بل عليك السماح لهم بالموت لأنهم لا يستطيعون المنافسة. لكنّ ما تفعله هو تقديم الدّعم للعمّال حتى يتمكنوا من إعادة تدريب أنفسهم والانضمام إلى صناعات جديدة. هذا شيء يصعب جداً على الولايات المتحدة القيام به. إنه لأمر محزن بعض الشيء، لكن هذا نتيجة البلوتوقراطية وحكم الأثرياء. حين تقدّم التمويل للمزارعين الأمريكيين الأثرياء، فأنت تقدم إعانات ضخمة لهم لأن لديهم الكثير من الغطاء السياسي، بينما تقدّم القليل جداً من الإعانات للعمال الفقراء في ديترويت وميتشيغان، ممّن يحتاجون إلى إعادة تدريبهم لمحاولة تولي وظائف جديدة. أعتقد أن العمال الأمريكيين لا يزالون قادرين على التنافس مع بقيّة العالم لو حصلوا على التدريب المناسب والمساعدة للقيام بذلك.

● **تحدثت في كتابك عن الصعود السلمي للصين. أين هي الصين اليوم؟ كيف يعملون في هذا السياق العالمي؟ نرى انتشار كوفيد في هونغ كونغ، ونرى الحرب في أوكرانيا. ما هي صورة الصين في هذا المنعطف في ذهنك؟**

حسناً، أعتقد أنّ عام 2022 سيكون عاماً صعباً للغاية بالنسبة للصين، وقد واجهت تحديين رئيسيين هذا العام. التحدي الرئيسي الأول: هو أنها تكافح للخروج من سياسة صفر كوفيد، وتعمل سياسة صفر كوفيد من نواحٍ كثيرة بشكل جيّد للصين لأنها أنقذت بصراحة ملايين الأرواح. لأنه إذا كان لدى الصين نفس عدد الوفيات لكل مليون شخص مثل الولايات المتحدة، فبدلاً من وجود 5000 حالة وفاة، كان من المحتمل أن يكون لديها 5 ملايين حالة وفاة. من الواضح إذن أنّ سياسة الصين الخالية من كوفيد قد أنقذت الكثير من الأرواح، لكن في الوقت الحالي، يجب أن يخرجوا منها لأنه لا توجد طريقة يمكنك من خلالها إبقاء الاقتصاد مغلقاً لفترة طويلة. ولذا سيكون هذا هو التحدي الأول للصين في عام 2022.

ثمّ التحدي الثاني الذي تواجهه: هو نتيجة الأحداث في أوكرانيا. فمن نواحٍ كثيرة كانت أوكرانيا بمثابة نكسة كبيرة للصين. أولاً: شريكها الاستراتيجي الأول لتحقيق التوازن في مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا هي روسيا. الآن بات من الواضح أن روسيا قد انشغلت وبأنّ الغرب يسعى ليجعلها تعلق وتنزف في أوكرانيا. لذا فهذه نكسة للصين بشكل كبير. ثانياً: أدّت حرب أوكرانيا أيضاً إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي. كما تعلم فإنّ آفاق النمو للبلدان في جميع أنحاء العالم سوف تنخفض بسبب تبعات حرب أوكرانيا، والعقوبات التي تم فرضها على روسيا. هذا ففي الوقت الذي تكافح فيه الصين بالفعل لتحقيق نمو بنسبة 5,5%، فإنّ حرب أوكرانيا ستجعل من الصعب تحقيق هدف النمو بنسبة 5,5%.

يقودني هذا إلى نقطة أخرى نتجت عن أوكرانيا. حقيقة أنّ الولايات المتحدة وأوروبا بإمكانهما الاستيلاء على نصف أصول البنك المركزي الروسي البالغة 320 مليار دولار هي ضربة. فإن كانت روسيا تملك 640 مليار دولار كاحتياطيات، فالصين تملك 3.2 تريليون دولار. يعني هذا أنّ سندات الخزينة التي اشترتها الصين رهينة في يد الأمريكيين، وهذه انتكاسة كبيرة للصين. كشف التسليح الكبير للدولار بأنّه نقطة في صالح الولايات المتحدة. لكن من ناحية أخرى، سيؤدي ذلك إلى تفكير الصينيين والعديد من الدول الأخرى: «كيف يمكننا تقليل اعتمادنا على الدولار الأمريكي؟»، وهو الأمر الذي سيصبح الشيء الكبير التالي الذي سنشهده. لهذا السبب اعتقدت أنّه من غير الحكمة للولايات المتحدة أن تستخدم الدولار الأمريكي كسلاح، لأنّه إذا جاء اليوم الذي يتوقّف فيه الدولار الأمريكي عن كونه العملة الاحتياطية العالمية، ستخسر الولايات المتحدة امتيازاً يحملّها تكاليف باهظة لن تكون قادرة على احتمالها، عندما لن يعود بإمكانها طباعة النقود لشراء السلع الصينيّة.

الولايات المتحدة وأوروبا بإمكانهما الاستيلاء على نصف أصول البنك المركزي الروسي البالغة 320 مليار دولار

● **بالنظر إلى فهمك لما يحدث في آسيا؟ كيف ترى بأنّ على الولايات المتحدة أن تتصرّف لتصبح الولايات المتحدة والعالم أفضل في ضوء صعود آسيا؟**

أفضل طريقة للقيام بذلك، ليس الدخول في حرب تجارية مع الصين، وليس الدخول في منافسة صفرية مع الصين، ولكن في الواقع العمل مع الصين وبقية دول شرق آسيا لتعزيز الاقتصاد العالمي. لأنّه عند القيام بذلك، سيتمّ خلق وظائف في الولايات المتحدة وسيتمّ إنشاء ولايات متحدة أمريكية أقوى. يجب أن يفهم الشعب الأمريكي أنه لا ينبغي لهم أن يخافوا من صعود الصين. يجب ألا يخافوا من صعود بقية آسيا، بل أن يدركوا بأنّ القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي، وأن يقيموا شراكات اقتصادية مع دول آسيا.

■ بتصرّف عن:

21st the in Asia of Return The Century

المدارس الخاصة.. ربحية أكثر وجودة أقل!

«اطلبوا العلم ولو في الصين»، باتت هذه العبارة «بتكلفتها الباهظة جداً» من الناحية العملية أقل تكلفةً من طلب العلم في سورية، وخاصة في المدارس الخاصة، بالتوازي مع التدني الكبير للمستوى المعيشي، الذي تعاني منه الغالبية المفقرة من السوريين اليوم.

■ دعاء دادو

كانت المدارس الخاصة فيما سبق، على محدوديتها وموضوعية أقساطها، تهتم بالعملية التعليمية، وتسعى جاهدة لأن تكون متميزة في تخريج الطلاب المتفوقين والمتميزين منها، في تنافس مع المدارس الأخرى «عامة وخاصة»، كي يبقى اسمها محترماً، ولكي تحظى أخيراً باستقطاب أكبر قدر ممكن من الطلبة، بالتوازي مع تزايد اهتمام أولياء أمور الطلبة بالعملية التعليمية بكافة مستوياتها، بما هو متوخى منها، على المستوى العلمي والمعرفي والنظرة الاجتماعية، والمردود المادي بالنتيجة، بعد استكمال المراحل التعليمية.

أما اليوم، وفي عصرنا هذا، عصر «زيادة الربحية وفتح سقوفها»، فقد باتت المدارس الخاصة، رغم زيادة أعدادها، بمثابة «منتجع استثماري تجاري ربحي» وظيفته الوحيدة هي كسب الأموال، وتحقيق مرابح هائلة من جيوب أولياء الأمور، وعلى حساب مستقبل الطلبة، وكالمعتاد دون رقيب أو حسيب، مهما كثرت التصاريح والأقاويل الرسمية عكس ذلك، سواء بما يخص العملية التعليمية نفسها، أو ما يخص الأقساط الفلكية التي تتقاضاها، بل وكما يقال: «تزيد الطينة بلة».

الأقساط الفلكية

باتت منظومة التعليم في سورية، عاماً بعد عام، تحديداً «الخاص»، منظومة ربحية فقط، ولم تعد تقتصر على تلك المدارس ذات النجوم المخصصة للنخبة، أو كما يقال ذات الملايين «المتلتلة»، بل إنها عُممت على جميع المدارس الخاصة، وبجميع مراحلها ومستوياتها ونجماتها.

قمنا بجمع بعض المعلومات عن الأقساط المدرسية للعام القادم، على اعتبار أنه الآن هو موسم تجديد حجز المقعد الدراسي للطالب «تثبيت»، وفتح الباب لتسجيل طلاب جدد، وذلك في محافظة دمشق وريفها، حسب أحاديث بعض أولياء الأمور.

ففي ريف دمشق، وحسب ما قاله والد الطالب «ريان» صاحب العشر سنوات عن مدرسته: «المدرسة جديدة.. بس للأمانة تدريسها منيح.. وللأمانة كمان ما قدرنا نستغني عن الدروس الخصوصية.. كانوا ياخدو مني ع الصبي مليون و600 ألف مع باص، هل السنة ما بعرف.. بس في حكي انو يمكن يكون القسط هل السنة 4 مليون!!!».

والدة الطفل «عمر» قالت: «المدرسة قريبة مني كتير.. وابني واعي ما سجلتو بالباص لنخفف التكاليف، المدارس الخاصة ما حدا عم يشكر منها.. ولهلق ما استغنينا عن الدروس الخصوصية.. بس بتضل أفضل من المدارس الحكومية.. اخدوا مني مليون من دون أوتوكار السنة الماضية.. وهل السنة لهلق ما خبروني.. بس لزموني أدفع 500 ألف تثبيت.. والله يستر».

وفي دمشق قالت والدة لأطفال ثلاثة، بأعمار روضة وصف الثاني والصف الرابع: «ابني تبع الصف الرابع والصف التاني كانوا عم ياخدوا مني مليون ومية ألف.. وتبع الروضة 800 ألف.. هل السنة والله ما بعرف ولا عم يرضوا يحكوا... وطبعاً هالأقساط هي من دون أوتوكار ولا لباس ولا شي أبداً.. ولخبرك شي كمان مدرسة ولادي أرخص مدرسة تعتبر.. مدرسة ولاد أختي بالمزة اخدوا هالسنة مليونين ونص.. والسنة الجاية ما منعرف قديش رح ياخدوا.. علماً إنو عم ينضاف 300 أو 400 ألف ع القسط بنص السنة من دون لا احم ولا دستور».

والدة الطفلان جاد وليليان قالت: «والله دفعت أقساط هالسنة مليونين ع الراس.. وما بعرف قديش السنة الجاية.. بس سمعت إنو 100% رفع الأقساط.. وطلبوا مني 800 ع كل ولد تثبيت.. والله ياخدن ما عاد شبعوا!»

بكافة المقاييس، فإن هذه الأقساط المخالفة تعتبر أقساط نهبوية استغلالية، بحجج وذرائع مرتبطة بشكل خاص بأسعار المازوت الحر للباصات وللمولدات، في ظل الغياب الكامل لما يسمى بالكهرباء، بالإضافة طبعاً لمبررات ارتفاع أسعار الأقمشة واللباس المدرسي، وتكاليف مستلزمات العلمية التعليمية الأخرى... إلخ، إضافة لذلك تشديد الإدارات على إلزامية دفع الأقساط في الوقت المحدد، بل ودون التصريح عن إجمالي ما يترتب من أقساط بالنتيجة!

الأقساط لا تتناسب مع الجودة

على الرغم من هذه الأقساط الفلكية، إلا أن جودة التعليم في المدارس الخاصة لم تعد أفضل حالاً من جودة التعليم في المدارس الحكومية، على حد تعبير الكثير من الأهالي.

على الرغم من الأقساط الفلكية إلا أن جودة التعليم في المدارس الخاصة لم تعد أفضل حالاً من جودة التعليم في المدارس الحكومية على حد تعبير الكثير من الأهالي

وقد التقى وزير التربية مؤخراً مع بعض أصحاب المدارس الخاصة، ومن جملة ما تم عرضه وطرحه خلال اللقاء كان موضوع الأقساط المدرسية، والمطالبة بزيادتها من قبل هؤلاء للعام الدراسي القادم، الأمر الذي لم توافق عليه الوزارة، بحسب الإعلان الرسمي عن اللقاء.

مع الإشارة إلى أن الوزارة، أو مديرياتها المعنية، لم يسبق لها مثلاً أن عممت من قبلها مقدار الرسوم والأقساط لكل مدرسة، علماً أن هذه المعلومة متوفرة لديها افتراضاً، آخذين بعين الاعتبار طبعاً عدم التزام المدارس الخاصة بالأقساط المتفق عليها مع الوزارة عبر مديرياتها، ناهيك عن عدد الشعب أو عدد الطلاب في كل شعبة، بالإضافة طبعاً إلى ما يجب توفيره من مستلزمات تعليمية.

ففي الوقت الذي انخفضت فيه جودة العملية التعليمية، مع آلية انتقاء المدرسين المبتدئين، دون الخبرة المطلوبة والأرخص أجراً بالتالي، فقد كان لذلك دور كبير في تدني مستوى التعليمي في غالبية المدارس الخاصة، والأدهى، أن الغالبية العظمى من هؤلاء المدرسين يلزمون الطلاب على الدروس الخصوصية بعد الدوام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بذريعة ضخامة المنهاج، بحسب قول بعض الأهالي، أي مزيد من الإنفاق والتكلفة، مع عدم ضمان النتيجة بالنسبة للطالب طبعاً.

فالمدارس الخاصة اليوم باتت عبارة عن مشروع استثماري تجاري وربحي فقط، مع غض الطرف عن الهدف الخاص منها، بالطلاب والعملية التعليمية، وما يعزز كل ذلك هي شراكات الفساد التي تغض النظر عن الكثير من المخالفات في هذه المدارس!

الكيان الصهيوني يغرق بكل تأكيد ولا مجال لإنقاذه!

تفشل كل المحاولات الصهيونية في فرض سيطرة الكيان على الأراضي المحتلة، فعلى الرغم من كل الاحتياطات التي يجري تنفيذها، وبعد تفكير معمق من قبل مراكز اتخاذ القرار في الكيان، إلا أن النتائج تؤكد استحالة نجاح محاولات الاحتواء هذه، وتنبئ بأن تأثير ما يجري في الأراضي المحتلة أوسع بكثير من حدودها.

■ علاء ابوفرّاج

التخبط الصهيوني لا يزال سيد المشهد، فالانقسام السياسي يشتد، مما يجعل القدرة على اتخاذ القرار أصعب، وإلى جانب الظروف الدولية الجديدة غير المواتية للكيان، تزيد حالة النهوض الشعبي الفلسطيني المستمرة من الضغط بشكل ملحوظ، وهو ما يُحوّل الأرض التي تخطو عليها «إسرائيل» إلى أرض مليئة بالألغام.

«المركب الغارق» يعود للأذهان

الظروف الحاسمة التي يعيشها الكيان في هذه الأيام، أعادت إلى الأذهان الصرخة التي أطلقها الكاتب الصهيوني آري شبيت منذ سنوات، والذي قالها في مقال نشر في جريدة هآرتس: إن هناك احتمالاً بأن تغرق «إسرائيل» وأضاف وقتها الكاتب المعروف: إن السيناريو الأفضل بالنسبة للمستوطنين في هذه الحالة هو مراقبة مشهد الغرق هذا من بعيد، وخصوصاً أن معظمهم يمتلك بالفعل جنسية أخرى، ويرتبط حتى ثقافياً بمكانٍ آخر، ورأى الصحفي، أن هذا الاحتمال بات موضوعاً على الطاولة، وخصوصاً بعد ما فقد الكثيرون الإحساس بجدوى العيش في هذا الكيان المأزوم، وفقدوا الأمل في محاولات «إصلاحه».

في سياق شبيه، ومنذ أيام قليلة، كتب جدعون ليفي مقالاً في زاويته في «هآرتس» أثار الكثير من الجدل في الأوساط الصهيونية، فليفي الذي عنون مقاله «كل الإسرائيليين متورطين في الاحتلال» ذهب إلى الحد الأقصى في انتقاد الخطوة الاستفزازية التي قام بها المستوطنون الصهاينة في قرية برقة في محافظة نابلس في الضفة الغربية. حيث تجمع الآلاف من المستوطنين في سياق المحاولات المستمرة لإحياء مستوطنة «حومش» التي جرى إخلاؤها منذ العام 2005. بعد أن تمت حماية هذه التجمعات من قبل جيش الاحتلال، الذي دخل في مواجهات مع الفلسطينيين الذين حاولوا منع المستوطنين من الدخول إلى المنطقة. قال الكاتب جدعون ليفي في مقاله: إن «الإسرائيليين» جميعهم شاركوا في هذه الخطوات الاستفزازية دون استثناء، واستنكر أنه وعلى الرغم من أن الكثير منهم يرى أن هذه هي مجرد أفعال يقوم بها بعض المتطرفين، إلا أن ليفي يرى أن كلّ «الإسرائيليين» كانوا حاضرين بشكل من الأشكال في هذه المسيرات. وأضاف ليفي: إن أسماء الجميع كانت على الأعلام التي رفعت في الحرم القدسي وفي «حومش».

ما الذي يريده ليفي وغيره؟

من يقرأ مقالات الصحفيين الصهاينة- والتي باتت أكثر كثافة في الآونة الأخيرة- يدرك على الفور المغزى الذي يحاول هؤلاء الوصول إليه، فيعبر الكُتّاب عن رأي ذلك التيار داخل الكيان، والذي يرى في استفزاز الفلسطينيين مسألة خطرة لما يشكله الغضب الفلسطيني من تهديد على «أمن إسرائيل» ويذهب هؤلاء إلى ضرورة إعادة بعض الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني أملاً في تخفيف شدة المقاومة، لكن هؤلاء الكُتّاب- والآراء السياسية التي يعبرون عنها- يغفلون حقيقة بسيطة، وهي أن هامش المناورة بات ضيقاً. فليفي في مقاله وفي محاولة لتوجيه الرأي العام الصهيوني يقول: «كل الإسرائيليين مستوطنين» والجميع يتحمل المسؤولية، حتى لو كان يشرب القهوة في شقته في تل أبيب، ولم تطأ قدمه «حومش»، وهذا هو الحال بالفعل، فالفلسطينيون يرون القاسم المشترك الأساسي بين المستوطنين المتطرفين وأولئك الذين «يحتسون حليب الصويا» في شرفات تل أبيب، وهو أنهم مستوطنون، وبالتالي، لن يكون هناك فرق بالنسبة للفلسطينيين الذين اختاروا المقاومة الشاملة لاستعادة أرضهم وحقوقهم.

المقالات التي تعج بها الصحف الصهيونية مؤخراً لكتاب أمثال جدعون ليفي وآري شبيت، وإذا ما جرى وضعها في سياق مختلف عن السياق «الإصلاحي» الذي يبتغيه كتابها، ستكشف بوضوح حجم المأزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو: مستوطنة «حومش» التي بنيت على أراضي قرية برقة، فالكيان الصهيوني حاول- في الـ 2005 عبر ما عرف بـ «خطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية» وعبر إعادة بعض الحقوق المسلوبة- أن يثبت أقدام الكيان، لكن هذه الخطة لم تنجح في «تأمين إسرائيل» وذلك لسبب بسيط! وهو أن الشعب الفلسطيني لا يسعى للحصول على جزء من حقوقه، بل يسعى لاستعادتها كاملة، ولذلك فإن ما تُروج له بعض «قوى اليسار الإسرائيلية» هي خطط قد جرى تجربتها من قبل، ولكنها لم تعط النتائج المرجوة بالنسبة للكيان، وإعادة طرح هذه الأفكار اليوم، يؤكد أن «الحلول الصهيونية» قد جرى استنفادها بالفعل، ولم يعد سياسيو الكيان قادرين على تقديم أي مخرج من المستنقع الذي يغرقون فيه تماماً، كما تنبأ آري شبيت منذ سنين.

في الوقت الذي انخفض صوت الانتقاد الرسمي للتطبيع مع الاحتلال بات الشارع الفلسطيني قادراً على فرض هذه المسألة على طاولة البحث والمراجعة

كلمة إضافية حول التطبيع

تماماً كما حدث بشكل متزامن مع معركة سيف القدس، والتي اندلعت في العام الماضي، وجد المطبعون- مع الكيان الصهيوني- أنفسهم في مأزق مجدداً. ففي الوقت الذي انخفض صوت الانتقاد الرسمي للتطبيع مع الاحتلال من قبل الأنظمة الرسمية حتى لم يعد يسمع، بات الشارع الفلسطيني قادراً على فرض هذه المسألة على طاولة البحث والمراجعة، ففي خطوة ملحوظة ألغت الإمارات العربية المتحدة مشاركة شركات الطيران الإماراتية في «عيد الاستقلال الإسرائيلي» واستدعت ريم بنت إبراهيم الهاشمي- وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي الإماراتي- السفير الصهيوني للاحتجاج على الانتهاكات التي تحصل في الأراضي المحتلة. لا شك أن الإمارات لم تتفاجأ في سلوك الاحتلال، فـ «الانتهاكات» هذه هي إحدى السمات الأساسية للكيان الصهيوني، لكن التصعيد الجاري اليوم يضع المطبعين في حرج لا مع ضمائرهم بكل تأكيد! بل أمام شعوبهم التي لا يمكن فصلها عن القضية الفلسطينية. فقرارات التطبيع مع الكيان وعلى الرغم من كل الأموال التي صرفت بهدف تبريرها لا تزال مرفوضة من قبل شعوب المنطقة، وهو ما يُذكّر مجدداً بأن الأنظمة لا تملك القدرة على تغيير هذا الموقف، فهي إما تعبر عنه أو تخالفه فتواجه طوفان الشعب.

جونسون ومحاولة إبعاد الهند عن روسيا

ذهب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى الهند يوم الخميس الماضي في زيارة لمدة يومين التقى خلالها نظيره الهندي ناريندرا مودي في العاصمة نيودلهي.

كانت غاية الزيارة- وفقاً لبريطانيا- إقامة مجموعة من الاتفاقيات التجارية بقطاعات هندسة البرمجيات والصحة، بالإضافة إلى اتفاقات جديدة بمجالات الدفاع والطاقة الخضراء والشراكات العلمية، إلا أن الهدف الرئيس من الزيارة يتمثل بمحاولة إقناع نيودلهي بتقليص علاقاتها مع موسكو، رداً على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وقال المتحدث باسم الرئاسة البريطانية ماكس بلاين صراحةً: إن بلاده «سوف تعمل مع دول أخرى لتوفير خيارات بديلة للمشتريات الدفاعية، ومشتريات الطاقة للهند، لتنويع سلاسل التوريد الخاصة بها، بعيداً عن روسيا».

وبالتوازي مع ذلك، نقلت- وكالة «بلومبيرغ» الأمريكية- أنباءً تفيد أن الاتحاد الأوروبي يريد استئناف المحادثات التجارية مع الهند بغاية إضعاف علاقاتها مع موسكو.

لكن واقع الأمور يمضي بعكس الرغبة الأمريكية تماماً، حيث إن العلاقات الهندية- الروسية أوسع من كل هذه المحاولات، ففي وقت سبق زيارة جونسون بقليل، نشرت صحيفة Economic Times أنباءً بأن الهند استأنفت توريد الشاي والأرز والفواكه والقهوة والمأكولات البحرية والحلويات إلى روسيا، كما أن الهند زادت من مشترياتها من النفط الخام الروسي إلى 3 ملايين برميل في الشهر الماضي، فضلاً عن شرائها أنظمة دفاع جوي روسية حديثة.

ولعل الأمر الأكبر والأهم، هو ما نقلته الصحيفة نفسها عن اجتماع بين ممثلي البنك المركزي الروسي ونظرائهم في الهند- يوم الأربعاء الماضي- حول الدفع بالعملات الوطنية بين الدولتين في تبادلهم التجاري، فوفقاً للصحيفة «قام الجانبان بتقييم، العقبات الفنية التي تواجه المصدرين والمستوردين في البلدين. سيتشاور المسؤولون من الجانبين مع إدارات المصرفين المركزيين بشأن المعايير لتحديد جدوى خيارات الدفع المختلفة».

النتائج والغبار الكثيف

على الرغم من الإعلان عن إبرام شراكة دفاعية وأمنية جديدة مع الهند، إلا أن الهدف الأساسي للزيارة البريطانية لم يتحقق، فالمحاولات المستمرة للضغط على الهند بشأن تحديد علاقاتها مع موسكو لم تنجح، وهو ما يضيف فشلاً جديداً للمعسكر الغربي، بعد فشل المحاولة الأمريكية والتي جاءت في السياق ذاته وقبل أيام قليلة من المحاولة البريطانية. الموقف الهندي هو تعبير واضح عن شكّل العلاقات الدولية الجديدة التي نشهد تثبيتها في العالم، فنيودلهي تتصرف وفقاً لمصالحها التي تراها قيادتها، فهي لا تقطع علاقاتها مع الغرب، ولا تنوي التصعيد في الموقف، ولكنها تقبل ما يناسبها وترفض ما يتعارض مع مصالحها. وفي الوقت الذي تقول فيه الهند: إن علاقاتها مع روسيا تصب في مصلحتها الاستراتيجية، فهذا يعني بوضوح ألّا نِية عند الهند لتغيير هذا الموقف.

جونسن يرفض الصعود في مروحية روسية!

كان من المضحك في زيارة جونسون للهند ما نقلته صحيفة «تايمز أوف إنديا» التي قالت: إن الهند خصصت مروحية روسية من طراز Mi-17 لتنقل رئيس الوزراء البريطاني إلى ولاية أخرى لحضور افتتاح مصنع من قبل شركة تصنيع معدات البناء البريطانية JCB، لكن جونسن رفض الصعود إلى المروحية الروسية، وطلب استبدالها بأخرى أمريكية الصنع! والتي كان من الصعب تأمينها قبل 6 ساعات، مما فرض على رئيس الوزراء الانتظار طوال هذه المدة.

جزر سليمان.. نقطة استراتيجية جديدة لصالح الصين

وقعت الصين في 19 نيسان اتفاقية للتعاون الأمني مع دولة جزر سليمان الواقعة في المحيط الهندي شمال شرق أستراليا، سرعان ما أنتجت عليها ردود فعل غربية وأمريكية محمّلة بتهم مكررة، ربطاً مع التوتر الصيني الأمريكي حيال تايوان.

■ ملاذ سعد

حول الاتفاقية

لم تعلن أي من الصين أو جزر سليمان مضمون وبنود الاتفاقية، مؤكدتين أنها سرية ومتعلقة بالتعاون الأمني بين البلدين، لتخرج وثيقة مسربة زعم أنها نصّ الاتفاقية تتضمن مقترحات تتيح للصين إقامة قاعدة عسكرية لها في جزر سليمان، ونشر سفن حربية لها في المحيط الهندي، الأمر الذي استندت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان في تصريحاتهما الإعلامية حيال الأمر.

وأعلنت الولايات المتحدة أنها «ستقوم بالرد» إذا ما أقامت الصين قاعدة عسكرية لها في جزر سليمان، وأعلن البيت الأبيض عن زيارة وفد أمريكي لجزر سليمان، خلال جولة شملت أيضاً هاواي وفيجي وبابوا غينيا، محذراً إياها من أن الاتفاقية هذه «قد تكون لها تداعيات أمنية إقليمية» على الولايات المتحدة، وأن «الوفد أوضح أنه إذا اتُخذت خطوات باتجاه وجود عسكري دائم بحكم الأمر الواقع، أو لفرض الهيمنة أو لإقامة منشأة عسكرية، فستكون للولايات المتحدة هواجس كثيرة وسترد وفق ما يقتضيه الأمر».

وقال مسؤولون أمريكيون: إن زيارة الوفد تتمثل بمحاولة ثني جزر سليمان عن هذا الأمر، وإقناعها بأن الولايات المتحدة «يمكنها توفير الأمن والازدهار والسلام في المنطقة»

ووفقاً للبيت الأبيض، فإن رئيس وزراء جزر سليمان مناسيه سوغافاري كان قد طمأن واشنطن بأن الاتفاقية لا تتضمن إقامة قاعدة عسكرية، وبدوره صرح وزير الخارجية الصيني وانغ وينبين حول الاتفاق بأنه «تعاون طبيعي بين دولتين مستقلتين وتتمتعان بالسيادة» وأنه يدعم «الاستقرار على الأمد الطويل» في جزر سليمان.

ربطاً مع تايوان

اعتبر العديد من المحللين، أن الاتفاقية المذكورة تشكل نوعاً من الرد على ما يجري في تايوان من جهة، وعلى تحالف أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، خاصة وأنه جاء قبيل بضعة أيام من إقامة الصين مناورات عسكرية بحرية وجوية قرب تايوان، لكن هذا لا يعني أن بكين تسعى «للتوسع» عبر إقامة قاعدة عسكرية لها مثلما يجري الترويج له غربياً، وإنما سيكون هذا الأمر خياراً بالاستناد إلى الاتفاقية الأمنية بحال استدعت الضرورة ذلك، وهي ضرورة مرتبطة بتحركات أوكوس والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي.. فضلاً عن أن هذا النوع من الاتفاقيات بين دول إقليمية يُعد أمراً طبيعياً ويتعلق «بدولتين ذاتي سيادة» بقراراتهما وفقاً لما أشار إليه وزير الخارجية الصيني، على العكس من العلاقة بين الولايات المتحدة وجزر سليمان. باختصار، يمكننا القول: إن ما يجري على تخوم الصين جنوباً وفي المحيط الهندي- بكل ما يتعلق من تايوان وهونغ كونغ وجزر سليمان وأستراليا واليابان وغيرها- يعد نوعاً من الفرز والاصطفاف الذي يحمل أهدافاً وضغوطاً سياسية أكثر منها عسكرية.

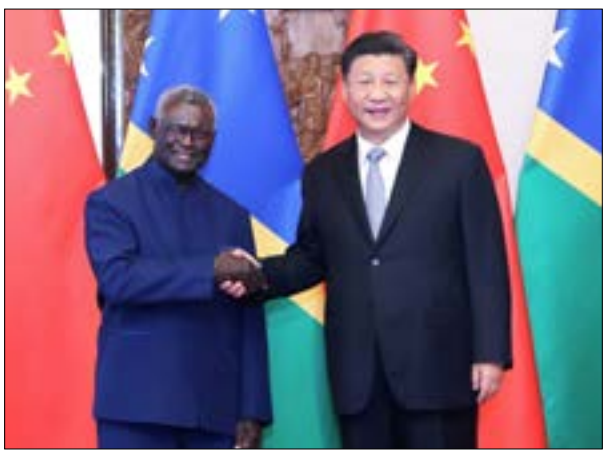

ليبيا: ازدواجية سلطة ونُذُر صدام عسكري

لا يزال الخلاف السياسي الجاري- حول السلطة في ليبيا بين فتحي باشاغا وعبد الحميد الدبيبة- يتفاعل باتجاه سلبي في البلاد، وصولاً إلى التهديدات بصدامات عسكرية، وتراجع عن كل التقدم السابق الذي أحرزته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

■ حمزة طحان

انتكاسة في اللجنة العسكرية المشتركة

أعلن ممثلو قوات القيادة العامة في المنطقة الشرقية في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تعليق جميع أعمالهم معتبرين أن «حكومة الوحدة الوطنية الموقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة قامت بعدد من الإجراءات التي عرقلت استكمال بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الأول من العام 2020» وطالبوا عبر بيان لهم بـ «إيقاف تصدير النفط، وإقفال الطريق الساحلي الرابط بين الشرق والغرب، وإيقاف جميع أوجه التعاون مع حكومة الوحدة الوطنية الموقتة ومكوناتها».

وبكلمات أخرى، عنى بيان اللجنة تعليق اتفاق وقف إطلاق النار ووقف تصدير النفط وقطع الطريق الساحلي الرابط بين المنطقة الشرقية والغربية، ووقف التعاون والاتصال مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة، ووقف الرحلات الجوية بين برقة وطرابلس، أي وبمعنى آخر أيضاً، التراجع عن كل التقدم الذي أنجزته اللجنة سابقاً.

وقد اعتبر الليبيون أن هذا الموقف يشير إلى رغبة المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح بمساعدة فتحي باشاغا لتسلم مهامه كرئيس لمجلس الوزراء بدلاً من الدبيبة.

ليصرح عضو اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عن المنطقة الغربية في ليبيا، اللواء مصطفى يحيى: إن موقف اللجنة الذي أعلن يوم السبت «لا يعبر عن اللجنة العسكرية مجتمعة... كنت أتمنى من أعضاء اللجنة النأي بأنفسهم عن الانحياز لأي طرف سياسي، لتأثيره المباشر على عمل اللجنة وحيادها ودورها الوطني... نقدر حجم الضغوطات التي تتعرض لها اللجنة عن المنطقة الشرقية نتيجة الاستقطاب السياسي الحاد» مضيفاً: «أفترض أن ما عبرت عنه اللجنة عن المنطقة الشرقية من إقفال النفط وغيره لا يعبر عن إرادتهم الحقيقية».

تحركات عسكرية

شهد محيط العاصمة طرابلس تحركات عسكرية مكثفة بعد أنباء عن رغبة فتحي باشاغا دخولها في 16 نيسان، لتتحرك أرتال عسكرية كبيرة محملة بأسلحة ثقيلة ومتوسطة من عدة مدن بالمنطقة الغربية نحو العاصمة، وتم إغلاق بعض مداخلها، وفي 23 نيسان جرت اشتباكات مسلحة- في محيط مصفاة النفط في مدينة الزاوية غربي ليبيا- بين فرقتين عسكريتين مختلفتين تسميان «حماية المصفاة» و«كتيبة الشرفاء» راح ضحيتها قتيل واحد وعدد من الجرحى، وقد جاء هذا الأمر وسط تراجع إنتاج النفط في البلاد إلى أدنى مستوى له منذ عدة شهور بسبب الأزمة السياسية الجارية.

وفضلاً عن ذلك، قام تنظيم داعش الإرهابي بتبني تفجير سيارة مفخخة في معسكر اللواء طارق بن زياد جنوب ليبيا، مما يشير إلى وجود مصلحة لدى التنظيم ومشغليه من خلفه بزعزعة استقرار ليبيا، ودفع البلاد جدياً نحو الاقتتال مجدداً.

من غير الواضح بعد كيف ستتطور الأوضاع مع تشدد الطرفين الشرقي والغربي بالحكومة، إلّا أن المشكلة الأكبر، والتي تتسبب بكل هذه التعقيدات بالدرجة الأولى كانت ولا تزال الوجود العسكري الأجنبي في البلاد، وهو الأمر الذي يدفع المتشددين نحو فرط عقد اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لإعاقتها من إنجاز المهمة.

«السيل الباكستاني» مستمر ولكن!

بعد أن جرى التصويت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، وتم انتخاب رئيس وزراء جديد في البلاد، في خطوة اعتبرها خان أنها تمت بدعم قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة، بدأت الأنظار تتركز على باكستان لمراقبة التغيرات التي قد تنتج عن تعيين حكومة جديدة في البلاد.

«السيل الباكستاني»

بعد أن أعلنت وزارة الخارجية الروسية مؤخراً أنها ترى مشروع «السيل الباكستاني» بوصفه من ضمن أولويات العلاقة بين موسكو وإسلام آباد، تؤكد بعض التصريحات من جانب باكستان عدم وجود نية لدى الحكومة الجديدة لصرف النظر عن هذا المشروع، فقد صرّح مسؤول باكستاني بأن تشكيل الحكومة الجديدة «لن يؤثر على تنفيذ مشروع خط أنابيب غاز السيل الباكستاني مع روسيا».

الاحتمالات لا تزال قائمة دون أدنى شك، وذلك على الرغم من التطمينات المذكورة، وسواء صدقت الاتهامات التي يوجهها عمران خان للولايات المتحدة أما لا، فإن العلاقات الروسية/ الباكستانية يجري استهدافها بكل الوسائل من قبل الغرب، وستشهد هذه العلاقات- قبل أن تستقر- موجة من التجاذبات، إلا أن باكستان ستجد نفسها أمام خيارٍ وحيد إذا ما أرادت الحفاظ على مصالحها فعلاً، وهو: إنجاز التحول الذي بدأه خان في علاقات باكستان الدولية لتنهي تبعيتها للغرب، وتبني علاقاتها على أساس مصالحها الحقيقية، ووقف كل تلك التنازلات التي دفعت باكستان أكبر أثمانها.

الصورة عالمياً

• أرسل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش رسالتين إلى الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فولوديمير زيلينسكي، يطلب فيهما استقباله في كل من موسكو وكييف.

• شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أهمية اختبار صاروخ «سارمات» الباليستي الروسي العابر للقارات، لأول مرة في يوم الأربعاء 20 نيسان، مشدداً على أن هذه المنظومة لا نظير لها في العالم حالياً.

• قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون: إنّ لدى روسيا إمكانية واقعية لكسب الحرب في أوكرانيا، ووصف الوضع هناك بأنه «لا يمكن التنبؤ به» في الوقت الحالي.

• أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد، أمراً رئاسياً يعطيه صلاحيات تعيين رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعضوين فيها، قبل استفتاء شعبي منتظر في 25 يوليو/ تموز القادم.

• أعلن مقتدى الصدر- زعيم التيار الصدري في العراق- عزم كتلته وحلفائها، على طرح مقترح مشروع لـ«تجريم التطبيع مع إسرائيل»، للتصويت عليه في البرلمان العراقي.

• نجا قائد اللواء 110 «سلمان الفارسي» التابع للحرس الثوري، العميد حسين الماسي، من محاولة اغتيال في مدينة زاهدان مركز محافظة سيستان وبلوجستان بجنوب شرق إيران، فيما قتل مرافقه.

العقوبات على روسيا تؤدي لشلّ

أطلقت الحرب الروسيّة الغربيّة في أوكرانيا العنان للصراع الجيوسياسي والاقتصادي على حدّ سواء، ولا يوجد مكان أكثر وضوحاً لملاحظة ذلك منه في سوق السلع المتقلبة. شهدت أسعار السلع الأساسية تقلبات شديدة منذ بدء العملية العسكرية الروسية والعقوبات ضدّ روسيا، الأمر الذي ترك خصوم روسيا في مواجهة شديدة وسريعة لمجموعة كاسحة من العقوبات الذاتية على ما تبقّى من اقتصاد حقيقي لديهم.

■ يابلون ومولدر وبلاس
ترجمة: قاسيون

في حين أنّ العلاقات الدبلوماسية بين الغرب وروسيا كانت تتدهور منذ أكثر من عقد، فمحاولة الغرب قطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا قد تمثّل نقطة تحوّل تاريخية بالنسبة للعالم بأسره. لأوّل مرة منذ عقود، يجد العالم نفسه في أزمة اقتصادية ناشئة ليس عن القطاع المالي، ولكن في الاقتصاد الحقيقي. يهدد ارتفاع أسعار الأسمدة بقاء مزارع الأرز في البيرو، كما أدّى فقدان إنتاج النيون الأوكراني والروسي إلى ارتفاع تكاليف تصنيع الرقاقات الإلكترونية التايوانية، التي تقلصت سعتها بالفعل في السنوات الأخيرة. يهدد الوضع بحدوث أزمة غذائية عامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تشهد بورصات المعادن حالة من الفوضى حيث أدّت فوضى التسعير إلى دفع طلب تغطية حساب الهامش Margin Call إلى الارتفاع أكثر من أيّ وقت مضى.

لمحاولة تسليط الضوء على كيف يمكن أن يعيد الوضع الراهن ترتيب الاقتصاد العالمي، يحاول الكاتب في شبكة بلومبرغ خافيير بلاس، والمؤرخ في جامعة كورنيل نيكولاس مولدر، الإجابة على بعض الأسئلة المحورية عمّا يحدث:

● ماذا كان يحدث في أسواق السلع قبل اندلاع الحرب وقبل فرض العقوبات؟

كان يمرّ سوق السلع الرئيسية بالفعل بفترة من التوتر قبل أن تندلع الحرب في أوكرانيا، وذلك لعدّة أسباب. انخفض الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الجديدة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وأدّى انخفاض الأسعار إلى مغادرة الممولين للقطاعات الرئيسية. لعب الضغط الناجم عن تغيير المناخ ومحاولات تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري دوراً، وقد تضافر كلّ هذا لوضع السوق في حالة ركود، عندما بدأ الانتعاش يحدث بعد عامين من كوفيد-19.

قبل الحرب كنّا نشهد ارتفاع أسعار مجموعة من السلع، بدءاً من النحاس وبقيّة المعادن، مروراً بالنفط الخام والفحم للطاقة، وصولاً للذرة في الأسواق الزراعية. توقعت أن تكون الأسعار في 2022 أعلى منها في 2021 حتّى لو لم تقع الحرب، لكنّ السوق ارتفعت بشكل جاوز جميع التوقعات. وصلت تكلفة النفط إلى 100 دولار، ووصلت السلع الزراعية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، ويتمّ تداول المعادن عند مستويات لا تصدّق. لو سألتني إن كانت ستصل أسعار النيكل إلى 100 ألف دولار، لأجبت بالنفي إطلاقاً. لكنّ ذلك حدث قبل عدّة أسابيع، لنشهد ضعف الذروة السابقة في عام 2007 التي وصلت إلى 50 ألف دولار.

● ما العقوبات التي تمّ فرضها وما هي العلاقة بين الإجراءات الاقتصادية الفعلية التي فرضها الغرب، لتتحوّل إلى معاقبة ذاتية نشرت الخوف في الأسواق؟

شهدنا تصعيداً دراماتيكياً للوضع الحالي. كان هناك عقوبات منذ 2014، لكنّها لم تؤثّر كثيراً على الأسواق. منذ كانون الثاني/ديسمبر الماضي كان هناك جهود كبيرة لتطوير حزمات عقوبات محتملة رداً على الحشود الروسية. كان الهدف هو ردع روسيا عبر رفع تكاليف أيّ عملية تقوم بها. بدأت هذه العقوبات قبل يومين من دخول الروس إلى أوكرانيا، منذ اعترف الروس باستقلال جمهوريتي دونتسك ولوغانسك، حتّى وصلنا إلى العقوبة التي اعتبرها البعض هي الأكثر درامية: تجميد أصول البنك المركزي الروسي.

لكن رغم ذلك، لا تزال إلى اليوم هناك عمليات تصدير واستيراد من روسيا، وهو المكان الذي يقول البعض بأنّ النقاشات ستجري حوله في الأيام والأسابيع المقبلة.

قليلة جداً الأشياء التي يتمّ صنعها اليوم في العالم والتي يمكن القول هذه القطعة التي أمسكها في يدي لا تحتوي على أيّ سلع من روسيا

● ماذا بشأن المواد الخام الروسية التي تخضع للعقوبات؟

قبيل العملية العسكرية ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية، وكان البعض يتكهنون بأنّ ذلك جزء من الخطّة الروسية لرفع أسعار صادراتها الأكثر قيمة. تمتلك روسيا كدولة نفطية مدججة بالسلاح هذه السلطة لرفع صادراتها الحيوية.

أدّت السرعة التي فرضت فيها العقوبات إلى ردّ فعل كبير من قبل قطاع الشركات العالمي، وهو ما جعل العقوبات ضدّ روسيا حدثاً اقتصادياً كلياً عالمياً لا يُصدق. لا يمكن القول بأنّ هذه الشركات منزعجة من العواقب الأخلاقية للحرب، لكنّها خائفة من عقوبات مستقبلية جعلها تمتثل بشكل مفرط، وهو ما أدّى لارتفاع الأسعار بشكل هائل.

في حين أنّ أوكرانيا غير قادرة على التصدير بسبب الحرب، فالمسألة مختلفة مع روسيا. فهي جاهزة ومؤهلة لاستئناف التصدير والاستيراد، ولكن العقوبات دفعت بالشركات العالمية لإيقاف التعامل مع الاقتصاد الروسي. لهذا وضعت الحالة السائدة اليوم الجميع في مشكلة. نشهد اليوم الجدل السياسي الحاد والساخن فيما يخصّ تقاسم الأعباء، مثل حزمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة التي تضمنت النقل والشحن، والتي دفعت الدول الأعضاء الصغيرة ذات الواجهات البحرية الكبيرة مثل مالطا واليونان وقبرص، للضغط من أجل الحصول على استثناءات من العقوبات. في الواقع، لم يعد هناك خيارات غير مؤلمة، وستكون المسألة من سيتحمل عبء هذه العقوبات. قطاعات مختلفة ستضرب دولاً مختلفة في هذا الصدد.

● هل خشية الشركات من مخاطر الغضب الأخلاقي وتلويث سمعتها يثقل كاهل منتجي السلع الأساسية ويدفعها للالتزام بالعقوبات؟

عادة ما يضع تجار السلع الأخلاق في جانب منفصل ويصفون نفسهم بأنّهم غير سياسيين. فتجّار السلع الذين كانوا سعداء بالتعامل مع الدكتاتور بينوتشيه في تشيلي، كانوا يتعاملون مع كاسترو في كوبا. لم يهتموا بالسياسة، بل يهتمون فقط بالمال. لكن يعتمد الكثير من هؤلاء اليوم على التمويل المصرفي، والبنوك التي تمولهم لديهم مساهمين يضعون وينفذون العقوبات. هذه هي نقطة الضغط. رغم ذلك، لا زلنا نرى بأنّ الصادرات من روسيا تتدفق للغرب.

تقول الحسابات غير العلنية بأنّ العالم يدفع لروسيا يومياً قرابة مليار دولار مقابل مواردها الطبيعية. معظم هذه الصادرات هي نفط وغاز، مع قليل من الفحم والمعادن والسلع الزراعية. طالما كان بإمكانهم فعل ذلك، ستستمر الشركات والتجار بالأمر.

في سوق الغاز على وجه الخصوص، ارتفعت كمية الغاز المتدفق عبر خطّ الأنابيب الذي يربط روسيا بأوروبا عبر أوكرانيا خلال الأسابيع القليلة الماضية لتصل إلى أعلى مستوى لها في أربعة أشهر. يرجع ذلك إلى طول مدة عمل عقود الغاز، لكنّ الحافز أمام المرافق الأوروبية لزيادة مشترياتها اليوم من الغاز الروسي أنّه أرخص ثمناً من الغاز المتوفر في السوق الفورية.

ما بقي من الاقتصاد الحقيقي الغربي

● هل هناك سابقة لمثل هذا الجهد الدبلوماسي لعزل وإكراه منتج ليس للنفط فقط، بل منتج أساسي لجميع السلع الرئيسية؟ تعدّ روسيا أكبر مصدر للسلع الأساسية في العالم، وهي مركزية لإمداد العالم بالكثير من المواد الخام. هل يمكن استبعاد هذه المواد من الاقتصاد الغربي؟

كان هناك أمثلة حاول فيها الغرب دفع صادرات بلد ما إلى الصفر تقريباً. مثال ذلك إيران، ولكن المثال الأفضل هو العراق بعد غزو الكويت في 1990، عندما فرضت الأمم المتحدة حظراً على النفط العراقي. لكنّ العراق كان عملياً مجرّد مورّد للنفط. تكمن المشكلة هنا في أنّ روسيا مورّد رئيسي للعديد من السلع. قليلة جداً الأشياء التي يتمّ صنعها اليوم في العالم والتي يمكن القول: «هذه القطعة التي أمسكها في يدي لا تحتوي على أيّ سلع من روسيا».

في الكثير من الحالات تعتبر السلع التي تنتجها روسيا أمراً مفروغاً منه، لأنّها تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، مثل النفط. لكنّ قطع هذه السلع يعني تداعيات هائلة على بقيّة الاقتصاد العالمي، يمكن أخذ النيون للرقائق الإلكترونية كمثال، والتيتانيوم كمثال آخر. تعدّ روسيا واحدة من أكبر منتجي التيتانيوم في العالم، ويستخدم هذا المعدن فائق القوة في السبائك لصناعة الطيران. ستواجه شركتا بوينغ وإيرباص مشكلة كبرى في نقص التيتانيوم في حال فرض عقوبات عليه.

لدى الغرب خبرة تاريخية في منع توريد السلع إلى البلدان أكثر ممّا لديه في محاولة منع تصدير هذه السلع. حتّى في العقوبات ضدّ إيران، والتي يفترض كونها عقوبات كثيفة، لم يمكن إغلاق جميع الأسواق المحتملة التي تمكنوا من إدخال النفط إليها. فقد كانت الإمارات وماليزيا ممرات هامة لصادرات النفط الإيراني إلى الصين. المشكلة أنّ فرض عقوبات مشددة على روسيا تقطعها عن بقيّة العالم قد لا يكون أمراً ممكناً في الحقيقة. فنحن هنا لا نتحدث عن فنزويلا الذي أدّى تقييد وصول التكنولوجيا الأجنبية إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار ثلاثة أرباع. ففي حالة روسيا، هل هذا ممكن؟ هل هناك بدائل متاحة للتعويض؟ هل يمكن إجبار سلاسل التوريد العالمية على استبدال موارد روسيا؟

● قلتم من قبل بأنّكما قلقان من أننا قد نكون على شفا العقوبات الأولى التي تسبب الركود العالمي. ما الذي يثير هذا الشبح بالنسبة إليكما؟

يرى البعض بأنّ البلدان المتقدمة يمكنها تخفيف هذا الركود بسبب القدر الكبير من الحوافز التي يمكنها استخدامها، ولكن في العالم النامي تؤثر الأسعار المرتفعة للواردات عالية الجودة على رفاه الناس وحياتهم.

لكن من وجهة نظر استقرار الاقتصاد العالمي الكلي، فنحن بعيدون عن الظروف المثالية لاستخدام العقوبات. في الدورة المالية العالمية، هناك بالفعل تدفق مالي يخرج من البلدان النامية تجاه بلدان المركز بسبب النظام المعتمد على الدولار. كانت هذه مشكلة قائمة متمثلة بارتفاع تكاليف خدمة الديون في معظم بلدان الجنوب العالمي، لكننا الآن سنواجه ارتفاعاً في أسعار استيراد السلع التي ازداد سعرها بشكل صارخ: الطعام، والطاقة...الخ.

هناك مخاطر حقيقية من تآكل قدر كبير من النمو العالمي في أوروبا وآسيا. الولايات المتحدة في وضع أفضل بقليل، لكن يبقى السؤال إلى متى يمكنها الصمود. في اجتماع لبعض الاقتصاديين جرى مؤخراً، اتفق الحضور على تقدير احتمال هبوط نمو الولايات المتحدة بنسبة 35 إلى 40%، وذلك لأنّ توقعات التضخم قد خرجت بالفعل عن السيطرة.

كما أنّ هناك من يتنبأ بأنّ أوروبا ستفقد أيّ قدرة تنافسية لها أمام آسيا، خاصة إذا ما قررت المزيد من دول آسيا من الالتفاف على العقوبات أو عدم إطاعتها، والحصول على الموارد لأسواقها وصناعاتها من روسيا.

● ألمح خافيير منذ أسابيع قليلة إلى أزمة النيكل. لماذا وضعت الأزمة ضغوطاً شديدة على بورصات السلع والجانب المالي لإنتاج السلع الأساسية؟ ما هي العواقب الاقتصادية إذا لم يتمكن التجار من طلب تغطية حساب الهامش؟ إن استمرّت التبادلات بالجمود؟

ما رأيناه هو صدمة سريعة للنظام. يمكننا استخدام مثال النيكل لشرح الموقف. كان سوق النيكل يعاني من عجز طفيف، ولكن كان هناك توقّع بأنّه ربّما يشهد هذا العام فائضاً. كان أقطاب صناعة النيكل قد اكتفوا بتعاملات قليلة متوقعين بأن ينخفض ثمن النيكل. لكن بعد العقوبات الغربية على روسيا، شهد السوق أسوأ سيناريو يمكن تخيّله: عدم تمكّن السوق الغربي من الوصول إلى توريدات النيكل الروسية، ما دفع الأسعار للارتفاع.

عندما تقوم بشراء أو بيع منتج سلعة مالية عبر عقد آجل أو سوق بورصة مثل «سوق لندن للمعادن»، تقوم بدفع الرسوم فقط وتطلب تغطية حساب الهامش. ثمّ يشتري الوسيط بالنيابة عنك بشكل كلي. إن تحركت السوق ضدك، ستدفع مقابل تغطية الهامش أكثر بقليل، بينما عندما تطاوعك السوق، تحصل على أموال أكثر بقليل من مضاربك. لكن عندما بدأ الجميع بالمزايدة على الجانب السلبي من أجل استعادة مواقعهم لأنّهم

إنّ قطّاع تداول السلع في الغرب قطّاع غير شفاف ومملوك للقطاع الخاص تمتلك عدد قليل من العائلات والأفراد هذه الشركات

واجهوا مطالب بتغطية الهامش تبلغ مليارات الدولارات، وصلت السوق إلى مرحلة ارتفعت فيها الأسعار بنسبة 250% خلال ستّ ساعات، مع طلبات تغطية حسابات الهامش بمليارات الدولارات. لم يكن أمام السوق خيار سوى الإغلاق ووقف التبادل. كانت هذه حالة غير اعتيادية على الإطلاق.

ماذا لو حدث وضع مماثل في سوق النفط أو القمح أو الغاز؟ ما العواقب على الاقتصاد الغربي والعالمي؟ لن يؤدي فشل تجار السلع والبورصات إلى انهيار الأسواق وحسب، بل سيؤدي فشلهم إلى الفوضى في الاقتصاد الغربي والعالمي ليس عبر الائتمان، بل من خلال الاقتصاد الحقيقي، ربّما من خلال النقص أو ارتفاع الأسعار المعطّل.

● يحاول البعض تذكيرنا بمسار الأمور التي أدّت للحرب العالمية الثانية، حيث كانت قوى مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان تحاول بناء مخازينها من الموارد للاكتفاء الذاتي. في هذا السياق نرى بأنّ روسيا تبدأ من موقع مختلف، فهي تملك الموارد، بينما من يفرض العقوبات هم من يستورد هذه الموارد. ما الذي يمكننا استخلاصه من هنا؟

هناك أوجه تشابه مفيدة بين الثلاثينيات واليوم. لكن من الاختلافات الهامة التي يمكن الانتباه لها أن الغرب في الثلاثينيات كان يخرج من فترة انكماش عالمي. بينما اليوم نحن على مشارف مثل هذا الانكماش. من المهم أن تضع في اعتبارك أنّ المضي قدماً في حظر النفط والغاز الروسي من الوصول إلى أوروبا، سيكون له تداعيات كلية على الغرب وعلى بقيّة العالم أيضاً.

سيكون هناك تنافس ومزايدة على كميات الغاز الطبيعي المسال المحدودة، والتي لا تحصل عليه أوروبا عبر خطوط الأنابيب كما يحصل مع الغاز الروسي، بل من سفن تقف عند محطات خاصة بالغاز الطبيعي المسال. سيكون على أوروبا أن تنافس بقيّة العالم بشكل مباشر– وخاصة آسيا التي تحولت بشكل مبكر إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال– على التوريدات. سيحتاج مثل هذا إلى اتفاقات بين آسيا وأوروبا على شيء شبيه بأوبك تضمن عدم تحوّل المزايدات إلى حرب تضخمية.

● هل هذا ممكن اليوم؟

يتحدث البعض عن تمكّن شركة تيسلا من الهروب من أزمة النيكل لأنّ لديها سلسلة توريد أكثر تكاملاً، وبأنّ الشركات الغربية بحاجة لإنشاء تكامل عمودي. لكن إذا ما أخذنا النفط كمثال، كانت لدى شركات مثل إكسون موبيل قبل الستينيات مثل هذا الأمر: كانت تملك آبار تنتج النفط، ومصافي تكرره، ومحطات وقود تبيعه. لكنّ موجات التأميم في الستينيات والسبعينيات، لا سيما في دول الشرق الأوسط، أدّت لشكل جديد من الصناعة، ناهيك عن عمليّة نقل الأعمال للخارج.

إنّ قطّاع تداول السلع في الغرب قطّاع غير شفاف ومملوك للقطاع الخاص. تمتلك عدد قليل من العائلات والأفراد هذه الشركات، وهي غير مدرجة في السوق، وليس عليهم الكشف عن بيانات شركاتهم، وليسوا مضطرين للكشف حتّى عن مقدار الأموال التي يجنونها كلّ عام.

■ بتصرّف عن:
Commodity the and War Economic Shock

متى تُحلّ مشكلة الفضلات البشرية حلاً عادلاً للجميع؟

«إزالة التضادّ بين المدينة والقرية ليست ممكنةً وحسب، بل غدت ضرورةً مباشرة للإنتاج الصناعي نفسه، كما للإنتاج الزراعي. وفضلاً عن ذلك فهي ضروريةٌ لاعتبارات الصحّة الاجتماعية. وعن طريق الاندماج بين المدينة والقرية فقط يمكن التخلّص من التلوث الحاليّ للهواء والماء والتربة، وبهذا الشرط وحده تستطيع جماهير سكان المدن، وهي على سبيل الذبول الآن، من التوصّل إلى وضع يُستَخدَم فيه برازهم سماداً للنبات بدلاً من أنْ يكون مَصدراً للأمراض» - فريدريك إنجلس «ضدّ دوهرينغ 1878». بعد أكثر من قرن من هذه النبوءة، ما زالت تتطور الأبحاث المتعلقة بكيفية «إعادة تدوير» ومعالجة الفضلات البشرية الصلبة والسائلة. وفيما يلي تلخيص لإحدى المقالات العلمية الحديثة التي تتناول أحد المشروعات التجريبية للاستفادة من البول البشري لصناعة الأسمدة ولأغراض أخرى مفيدة. لكنه اقتضى التعليق لأنه بقراءته يتبين لنا أنّ الملكية الخاصة الرأسمالية والربح ما زالت هي الهواجس الأساسية وراء تطوير مشروعات كهذه، حيث ما زال 57% من سكان العالم يفتقرون إلى أنظمة مركزية للصرف الصحي!

■ مجلة الطبيعة
تلخيص وتعليق: د. أسامة دليقان

يقول مقال «الطبيعة» إنه في عام 2021، تعاون فريق باحثين مع شركة محلية في السويد تختص بتأجير المراحيض المتنقلة، في مشروع مخطط لثلاث سنوات لجمع ما يزيد على 70 ألف لتر من البول، من مراحيض مُصمَّمة خصيصاً، في عدة مواقع في جزيرة غوتلاند، وتحديداً خلال موسم الصيف الذي تزدهر فيه السياحة.

ينتمي الفريق إلى الجامعة السويدية للعلوم الزراعية «SLU»، في مدينة أوبسالا. وباستخدام عملية ابتكرها الفريق ضمن جهود بحثية سابقة، يعمل الآن على تجفيف البول لتحويله إلى قوالب تشبه الخرسانة في صلابتها، ومن ثَمَّ تهشيم تلك القوالب لتتحول إلى مسحوق ترابي يمكن ضغطه ليُشكّل كرات من السماد تتناسب مواصفاتها مع إمكانات مُعدات الزراعة المعروفة.

ويستخدم المزارعون المحليون هذا السماد في زراعة الشعير الذي ينتهي به المطاف لدى أحد مصانع الجعة، الذي يُزمع أن يستخدمه بدوره في إنتاج هذا المشروب الذي قد يدخل بعد استهلاكه ضمن هذه الدورة من جديد.

يسعى باحثو هذا الفريق إلى أن ينتقلوا بفكرة إعادة تدوير البول «من فضاء الأفكار المجردة إلى أرض الممارسة التطبيقية»، على حد تعبير بريتفي سيمها، وهو مهندس العمليات الكيميائية في الجامعة السويدية للعلوم الزراعية، وكبير مسؤولي التكنولوجيا لدى شركة «سانيتيشن360». ومن هذا المنطلق، يهدفون إلى طرح نموذج يقترحون على سكان بقاع العالم كافةً اتباعه.

ويأتي المشروع، الذي بدأ على جزيرة غوتلاند، ضمن موجة تجتاح العالم في جهود مماثلة تستهدف فصل البول عن باقي مكونات الصرف الصحي، ومن ثَمَّ، إعادة تدويره لتحويله إلى منتجات مثل الأسمدة. وتخضع هذه الممارسة للدراسة حالياً على يد مجموعات بحثية في دول من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المتحدة، وأستراليا، وسويسرا، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا. غير أن الجهود المبذولة في هذا الصدد امتدت إلى خارج المختبرات الجامعية. ففي ولاية أوريغون الأمريكية، وكذلك في هولندا، تتصل المباول، غير المزودة بنظام لشطف البول في المكاتب، بأنظمة معالجة يجري تركيبها في القبو. أمّا في باريس، فيُعتزم تركيب مراحيض مُزوَّدة بخاصية تحويل البول في مربع سكني قيد الإنشاء في الحي الرابع عشر من المدينة، يستوعب ألف شخص. وبالمثل، من المزمع أن تنهض وكالة الفضاء الأوروبية بتركيب 80 مرحاضاً مُزوَّداً بخاصية تحويل البول في مقرها بباريس، على أن تدخل هذه المراحيض حيز الاستعمال في وقت لاحق من هذا العام.

من البول إلى السماد

البول مادة غنية بعناصر غذائية يمكن الاستعانة بها في تسميد المحاصيل، أو توظيفها في العمليات الصناعية، بدلاً من ضخها في المسطحات المائية لتُلوِّثها. ووفقاً لتقديرات سيمها، فإن كمية البول التي ينتجها البشر تكفي لتحل محل حوالي ربع كمية الأسمدة الآزوتية والفسفورية المستخدمة حول العالم حالياً. كما أن هذا البول يحتوي أيضاً على البوتاسيوم والعديد من المغذيات الدقيقة. كما أن الامتناع عن استخدام خاصية شطف المرحاض بالماء، التي تعمل على تصريف البول، قد يوفر كميات هائلة من المياه، ويخفف الضغط الواقع على أنظمة الصرف الصحي القديمة والمتهالكة بفعل الاستخدام الزائد.

الحاجة لتغيير البنية التحتية والثقافية

كان من الضروري، أن يضع الباحثون والشركات حلولاً لعدد من مشكلات البنية التحتية كتصميم المراحيض المُزوَّدة بهذه الخاصية، وسبل معالجة البول إلى منتجات عالية القيمة... بيد أن الأمر لا ينتهي هنا. فثمة قضايا تتصل بمدى استعداد المجتمع لقبول هذا التغيير، وترتبط باختلاف درجة التحريم الثقافي لفكرة إعادة استخدام الفضلات البشرية، والأعراف الراسخة التي تحكم الأنظمة المسؤولة عن إنتاج الغذاء وإدارة الصرف الصحي الصناعي. حيث هناك مخاوف من مقاومة المستهلكين لفكرة استخدام منتوجات يدخل البول فيها، لكن دراسة استقصائية أجريت عام 2021 بمشاركة أشخاص في 16 دولة، أشارت إلى أن حوالي 80% من المشاركين في بقاع مثل فرنسا والصين وأوغندا على استعداد لتقبل فكرة تناول أطعمة يدخل البول في تسميدها.

رغم التقدم التقني في ظل الرأسمالية بابتكارات لمعالجة الفضلات البشرية ما زال أكثر من نصف البشر محرومين من أنظمة صرف صحي مركزي

جيل جديد من المراحيض

كان البول سلعة قيّمة في الماضي؛ استعانت به بعض المجتمعات لتسميد المحاصيل، ودباغة الجلود، وغسيل الملابس، وإنتاج البارود. واستمر ذلك حتى الفترة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت ظهور النموذج الحديث لإدارة مياه الصرف الصحي بصورة مركزية لأول مرة في إنكلترا، وانتشار هذا النموذج لاحقاً في جميع أنحاء العالم.

ويعتمد هذا النموذج على المراحيض المُزوَّدة بخاصية شطف المرحاض من الداخل بالمياه، مما يُطلق الفضلات من البول والبراز وورق المرحاض عبر أنابيب الصرف الصحي، ومنها إلى المجارير، التي تختلط فيها هذه الفضلات مع سوائل أخرى تُخلِّفها المنازل والمصانع، بالإضافة إلى الماء الجاري المتخلف عن العواصف الممطرة. ويصل المزيج بعد ذلك إلى محطات المعالجة المركزية لتنقيته باستخدام ميكروبات محددة بعملية تستهلك طاقة كبيرة.

ولكن اللوائح المحلية وحالة محطات المعالجة المختلفة تتحكم في مدى نقاء مياه الصرف التي تُخلِّفها هذه العملية. فمن الوارد احتواء هذه المياه على كمية كبيرة من النيتروجين والعناصر الغذائية الأخرى، وبعض المُلوِّثات، رغم معالجتها. ومن ناحية أخرى، يفتقر 57% من سكان العالم إلى وجود نظام مركزي لإدارة الصرف الصحي.

«عقبتان» بسبب ضيق الأفق الرأسمالي

يذكر مقال مجلة الطبيعة نفسه بأن المشكلة تغدو أكثر تعقيداً في المناطق الحضرية، وهي صاحبة النصيب الأكبر من إنتاج البول. ويعزو هذا التعقيد لسببين: يقول في أولهما إنه «ليس من العملي» تركيب شبكة إضافية من أنابيب الصرف الصحي تغطي جميع أنحاء مدينة ما بهدف نقل البول إلى موقع مركزي واحد، وما يقصده غالباً أنه ليس مجدياً من ناحية ضيق الأفق الرأسمالي وخاصة بالمنطق الليبرالي المعادي للتخطيط المركزي والمعول على مشاريع خاصة منفردة دون مشاريع مركزية كبرى على مستوى الدولة، وليس أن الأمر مستحيل تقنياً، أمّا السبب الثاني فيكمن في أن المكون الأساسي للبول هو الماء، وذلك بنسبة 95%، وهو ما يجعل تخزينه ونقله «مكلّفاً للغاية» وفقاً للمقال، وهنا أيضاً نلاحظ الاعتراف بأن الرأسمالية وضيق أفقها الربحي هو العقبة. فالسببان إذاً يتعلقان بالاقتصاد–السياسي وليس بمشكلة تقنية بحتة، مما يجعل تجاوزها ممكناً في منظومة اقتصادية اجتماعية اشتراكية حديثة.

تعليق ختامي

من المرجح ألّا يتمّ تجاوز العقبات المذكورة في التشكيلة الرأسمالية المتعفنة، حتى لو استطاعت معالجة فضلات جزء من البشر، لكنها تولّد بالمقابل كثيراً من التلوث في مجالات شتى وما زالت البرجوازية المرفهة تتعامل مع أغلبية البشرية نفسها وكأنها «فضلات» تطمرهم في الفقر والبطالة والقذارة بعد أن تمتص قواهم محاولة عيش حياة خاصة «نظيفة» بعيداً عنهم.

■ مصدر الشق التقني من المادة:
مقال مجلة Nature في 9 آذار 2022 بعنوان:
The urine revolution: how recycling pee could help to save the world

قبل البطولة الوطنية لكرة القدم

قبل ثلاثة أيام من مباراة البطولة الوطنية لكرة القدم في الجامعات، أشعل لي ماركوس جيمس وإيميت سانداي إضراب اللاعبين معلنين بأنهم لن يلعبوا في أية مباراة حتى يتم دفع تعويضات عادلة لجميع الطلاب الرياضيين.

ومع وجود ملايين الدولارات في خطر قبل ساعات فقط على انطلاق المباراة، يتسابق مدرب الفريق الرئيسي وعدد من سماسرة الرياضة الكبار مع الزمن: هل سيجري حماية أو تدمير نظام الألعاب الرياضية السائد؟

دخل اللاعبون في الإضراب للنضال من أجل التعويض العادل والمساواة واحترام الرياضيين الذين يضعون أجسادهم وصحتهم على المحك في مدارسهم. تدور حبكة فيلم «الأبطال الوطنيون» حول نجم كرة قدم جامعي قاد إضراب اللاعبين قبل ساعات فقط من مباراة البطولة الوطنية.

قرر اللاعبون مواجهة الشركات العملاقة التي تجني مليارات الدولارات على حساب الطلاب الرياضيين واستغلالهم. واستطاع جيمس وسانداي جمع الطلاب حول هذه القضية من أجل الحصول على التأمين الطبي والأجور مقابل اللعب في بطولة كرة القدم. وكان سماسرة الرياضة يخبرون الطلاب: لا مجد في المال، المجد فقط في ميدان اللعبة! في محاولة استغلالهم. ولكن الطلاب الجامعيين أصروا على تغيير القواعد القديمة في كرة القدم الجامعية. التي تقول بعدم دفع رواتب للطلاب الرياضيين، ويدور الحديث عن المنح الدراسية والسكن والغذاء.

ويصور الفيلم التسلسل الهرمي المربح والمضحك الذي يعتمد على استغلال الطلاب الرياضيين لملء جيوب المدربين والمفوضين والسماسرة وغيرهم من كبار الشخصيات في مجال الرياضة والإدارة وهياكل القوة التي تدعمها لاستمرار تدفق الأرباح من كرة القدم الجامعية.

وتدور قصة الفيلم في جامعة خيالية في ولاية ميزوري الأمريكية، حيث أعلن طلابها الرياضيون التمرد على اتحاد الكرة الأمريكي ووسائل الإعلام الرياضية ومجموعة المستفيدين من البطولات الوطنية. كما يصور هذا الفيلم الأمراض الاجتماعية في المجتمع الأمريكي: الخيانة والابتزاز والهديد والخداع والإدمان على المشروبات الكحولية والمخدرات وسيادة قانون الأقوياء والتهور والتفوق الرأسمالي والشهرة الزائفة. كما يصور فترة تفشي وباء كورونا في الحرم الجامعي والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها اللاعبون. كما يصور الفيلم كيف استخدمت الإدارة فريق علاقات عامة لابتزاز اللاعبين وتهديدهم وقمعهم.

أخبار ثقافية

يوم الكتاب العالمي

تجري نشاطات مختلفة حول العالم في يوم الكتاب العالمي بتاريخ 23 نيسان من كل عام احتفالاً بالكتاب الذي هو زبدة حكمة الإنسان التي تنشط عقول الناس. وشهدت العديد من بلدان العالم نشاطات فريدة هذه المرة تمثلت في نشر كتب صوتية وإلكترونية مجاناً على شبكة الإنترنت، وبمختلف لغات العالم. ويذكر أن الكتب الإلكترونية والصوتية تزيح الكتب الورقية جزئياً في السنوات الأخيرة. كما أن توفر الكتب مجاناً على شبكة الإنترنت يجعلنا نسأل: ما مصير الكتاب الورقي في ظل هذه التطورات؟

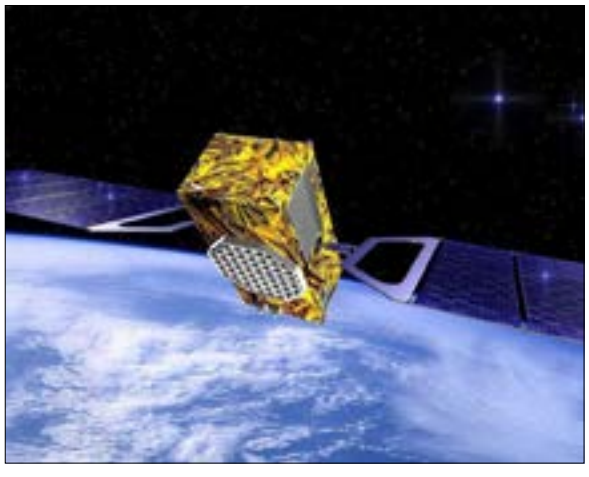

يوم الفضاء الصيني

سيُعقد أكثر من 200 نشاط فضائي علمي مُبسط مع حلول يوم الفضاء في الصين، كما ستُفتتح معارض فضائية ذات صلة أمام العامة، وسيلقي أكاديميون وخبراء محاضرات علمية مبسطة عبر الإنترنت وخارج نطاق الإنترنت للشباب، حسب المؤتمر الصحفي لإدارة الفضاء الوطنية الصينية. ويهدف يوم الفضاء الصيني لهذا العام 2022 إلى إلهام الناس لتعلم المعرفة العلمية، وخلق الأفكار المبتكرة، والمضي قدماً في الروح العلمية حسب المؤتمر الصحفي. ويصادف هذا اليوم يوم 24 نيسان الذي يوافق ذكرى إطلاق أول قمر صناعي صيني عام 1970.

كانوا وكنا

في العام 1954، وجه الكاتب البرازيلي جورجي أمادو تحية إلى الشعوب العربية وجميع المناضلين ضد الاضطهاد الاستعماري الأمريكي بمناسبة صدور الطبعة العربية من كتابه «فارس الأمل». الكتاب الذي يتحدث عن طابور الفقراء الذي قاده لويس كارلوس بريستيس لتحرير الشعب البرازيلي من الفقر والاضطهاد المعروف باسم طابور بريستيس. في الصورة: غلاف الطبعة العربية الأولى للكتاب عام 1955.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/04/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عندما تدور الأرض مثل دولاب الفاخوري

أنني أنفذ كل ما تقول إذا كنت ممن سيعرفون الكتابة، تعمق في معرفة الكتابة وأدخلها إلى قلبك، عندئذ سيصبح كل ما تقوله رائعاً، مهما كانت وظيفة الكاتب لا بدّ أن يعود دائماً إلى الكتب.

هذا ما جاء في إحدى النصائح العلمية المصرية القديمة قبل آلاف السنين. وكان المصريون يفرضون على الطلاب نسخ ما لا يقل عن ثلاث صفحات يومياً لتعلم أسلوب الكتابة الصحيحة. وأقاموا بيوتاً للكتاب داخل المدارس أطلقوا عيها اسم «بيت الحياة».

استخدم المصريون النظام العشري في الحساب، ووجدت في الكتابة علامات خاصة تشير إلى الأرقام: ألف وعشرة آلاف ومئة ألف. كما عرفوا المليون كعلامة ترسم على شكل إنسان يرفع يديه إلى السماء بدهشة كبيرة. وحلوا أيضاً معادلات من الدرجة الأولى وأطلقوا على المجهول اسم «كومة القمح». وتطور عندهم الطب وعلم الفلك والفلسفة. كما ألف الكاهن المصري مانيتون كتاب «تاريخ مصر» في القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد وهو من قسم تاريخ مصر إلى ثلاثين أسرة منذ 3000 قبل الميلاد.

وترك قدماء المصريين مدرسة للطلاب والكتاب. بالإضافة إلى تراث أدبي غني مثل قصة الملّاح التائه وقصة سنوهي الأمير الذي هرب إلى سورية. وتصور نصائح ملك هيراكليوبولس الحياة السياسية والعلاقات الاجتماعية في مصر. بالإضافة إلى ما تركوه من تراث كبير من البرديات والحوليات واللوحات التذكارية للحوادث التاريخية. أما نصائح إيبوصير ونصائح نوفرتي، فتصور ثورة العبيد الفقراء التي اندلعت في نهاية الدولة الوسطى. وهي ثورة العبيد التي عرفت خطأ عند البعض كأول إضراب عمالي في التاريخ.

في حوالي نهاية القرن الثامن عشر قبل الميلاد، هزت مصر انتفاضة كبيرة للفلاحين والحرفيين والأرقاء أشعلت البلاد بأسرها، وخلع الفرعون المصري عن عرشه وطرد الأغنياء من قصورهم، وأخرجت المومياوات من القبور والأهرامات، واستولى الثوار على أهرام الفراعنة ومستودعاتهم وعلى المعابد والهياكل وتقاسم الثوار مخزونات الأغذية والأموال وجرى إتلاف جميع قوائم الرسوم والضرائب.

وكما أعلنت وثيقة مصرية قديمة فإن «الأرض درات مثل دولاب الفاخوري» لأن العبيد الثوار أقاموا في دور السادة وارتدوا ثيابهم وأجبروهم على العمل من أجلهم.

وتتحدث وثائق مصرية قديمة عن ثورة حدثت في عهد الملك بيبي الثاني في القرن الثاني والعشرين قبل الميلاد بسبب الاستثمار الرهيب للعبيد. ومن أبرز الوثائق القديمة المكتوب بالخط الهيراطيقي التي تصور ثورات العبيد برديات إيبوور وهاريس واليأس من الحياة وغيرها.

في بلاد سومر القديمة حدثت قصة مشابهة إذ أدت الضرائب الباهظة إلى نشوب تمرد في مدينة لاغاش السومرية وجرت إزاحة السلالة الحاكمة

وجاء في بردية إيبوور: «لم يعد الناس يحرثون الحقول، وهجم الناس على مخازن الحكومة وسرقوها، واعتدوا على مقابر الملوك. صب الشعب غضبه على الأغنياء فنهبوا القصور وأحرقوها. اختفت البسمة، لا أحد يبتسم، واختلطت الشكوى التي تعم البلاد بالنحيب».

وتصور البرديات المصرية القديمة عن تمرد حصل في عهد رعمسيس الثاني في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وتصف إحدى البرديات حالة الفقراء في ذلك الوقت: «لقد أوصلنا الجوع والعطش إلى ما وصلنا إليه، لا توجد ملابس، ولا يوجد زيت لدينا، ولا يوجد سمك عندنا ولا خضراوات. أبلغوا الفرعون، له الحياة والصحة والقوة، سيدنا الكامل. هيا أبلغوا أيضاً الوزير رئيسنا، ليمنحنا سبل الحياة. ونفد صبر الفقراء من وعود الفراعنة، ونظموا هجوماً على مخازن الغذاء والمؤن لنهبها مرددين العبارة التالية «نحن جائعون» لتشتعل شرارة ثورة عبيد جديدة.

وأصبحت تلك الثورات مضرب المثل، وصار يقال: درات الأرض مثل دولاب الفاخوري. والزمن يدور، والأحوال تتغير.

في بلاد سومر القديمة، حدثت قصة مشابهة، إذ أدت الضرائب الباهظة إلى نشوب تمرد في مدينة لاغاش السومرية وجرت إزاحة السلالة الحاكمة. فوصل إلى الحكم موظف يدعى أورو كاجينا الذي اعتمد في صراعه على الجنود الفقراء ضد السلالة الحاكمة التي تكون جيشها من الأغنياء. وألغى أورو كاجينا الضرائب الثقيلة والواجبات الثقيلة التي أدت إلى نشوب التمرد.

لم تؤدِّ هذه الحركات إلى تغييرات جذرية، وخاصة في وضع العبيد، ولكنها أعطت درساً تاريخياً مهماً كيف تدور الأرض مثل دولاب الفاخوري.